الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجلسة ١٤٤٧

الخميس، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد بنغورا (سيراليون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
(A/AC.109/2014)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الجلسة الـ ١٤٤٥ المعقودة بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، وافقت اللجنة على طلب استماع مقدم من جمعية جزر فرجن للأمم المتحدة. وستدلي السيدة ديبورا جاكسون ببيان باسم هذه المنظمة.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة ديبورا جاكسون (جمعية جزر فرجن للأمم المتحدة) مقعدا الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة جاكسون.

السيدة جاكسون (جمعية جزر فرجن للأمم المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، وأشكر اللجنة على إعطائي هذه الفرصة لكي أعرض ملاحظات وآراء جمعية جزر فرجن للأمم المتحدة - المعروفة باسم يونافي - بشأن الحالة المتعلقة بإقليم جزر فرجن غير المتمتع بالحكم الذاتي والتابع للولايات المتحدة.

أنا المحامية ديبورا جاكسون من المؤتمر الوطني للمحامين السود. والبيان الذي سأدلي به اليوم أعدته المحامية جوديث ل. بورن، رئيس جمعية جزر فرجن للأمم المتحدة، والتي للأسف لم تتمكن من الحضور الى نيويورك هذا الأسبوع. فهي وغيرها من أعضاء الجمعية ينخرطون حاليا في تنظيم مشاورات وطنية بخصوص المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر. وقد رئي أن أهمية ومغزى دور هذه اللجنة ووظيفتها يحتمان على منظمتنا، رغم غياب الرئيسة - ألا تفوت هذا الاجتماع دون إسماع صوتها. ومن ثم، يشرفني أن أخاطب اللجنة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85721
9585721

وأنا أفهم أن مهمة قيادة هذه اللجنة فرضتها عليكم مؤخرا، سيدي الرئيس، أحداث لم يكن لكم ولا للجنة سيطرة عليها. ولا يساورني أدنى شك في أنكم بخبرتكم الطويلة وتفانيكم في قضية إنهاء الاستعمار، ستلهمون اللجنة، رغم الظروف التي توليتم فيها هذه الواجبات، الى ممارسة ولايتها بالكامل وبنشاط، خاصة ونحن في العقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

واللجنة الخاصة، فيما يتعلق بنظرها في حالة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، تعتمد بطبيعة الحال على ورقة العمل التي يعدها أمين اللجنة ومعاونوه. ومن المؤسف أن ورقة العمل لعام ١٩٩٥ تتضمن معلومات إما غير كاملة أو مضللة أو الاثنين معا. وسوف أتطرق الى عدة مسائل من هذا القبيل، ولكنني سأركز على المعلومات غير الكاملة والمفصلة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أكثر من غيرها على مقصد هذه اللجنة.

فالفرع الرابع دال - صفحة ٨ - من ورقة العمل يصف القطاع الصناعي الموجود أساسا في سانت كروا والذي تتركز أكبر عملياته في تكرير النفط وإنتاج الالمنيوم، والشيء الذي لم يذكره هو أن مصنع الالومنيوم مغلق منذ منتصف عام ١٩٩٤. أما معمل تكرير النفط فقد شهد عدة عمليات كبيرة لفصل العمال من وظائفهم في غضون السنوات القليلة الماضية. وهذه التطورات مجتمعة كان لها تأثير حاد على حالة اليد العاملة والرفاه الاقتصادي لسانت كروا - وهي جزيرة تعرضت لدمار شديد بفعل إعصار هوغو، وشهدت أقل مستويات الانتعاش الاقتصادي رغم مرور ما يقرب من ست سنوات. ولكن الأثر السلبي لهذه العوامل لم ينعكس في الفرع الخامس ألف من ورقة العمل، والمعنون "اليد العاملة".

ومع ذلك، يرد وصف آثار هذه العوامل على الصناعات الكبرى في الفرع الخامس جيم المعنون "الرعاية الاجتماعية" - والذي يشير الى استمرار ارتفاع معدل الفقر. وبالمثل، يؤكد الفرع الخامس دال - المعنون "الجريمة ومكافحة الجرائم" أن تزايد معدلات الجريمة لا يزال يمثل مشكلة رئيسية في الاقليم. والصلة بين الجريمة وتدهور الأحوال الاقتصادية صلة أكيدة، ومدعمة بالوثائق في مؤلفات علم الاجتماع وعلم الجريمة.

وفي الفرع الخامس باء - المعنون "الصحة العامة" - جاء أن المستشفيين قد اكتملا في عام ١٩٨٢. ولم يذكر أن دمارا شديدا قد لحق بهما بفعل إعصار هوغو، الى حد أن مستشفى سانت كروا أصبح غير صالح للاستعمال؛ واقتضى الأمر إقامة مستشفى مؤقت مركب من وحدات جاهزة، استخدم لأكثر من سنة أثناء الترميم.

ولم يذكر أن مستشفى سانت كروا فقد ترخيصه قبل سنوات عديدة وهو ما زال في طور استعادته، وكان مستشفى سانت توماس أيضا على وشك أن يفقد ترخيصه، غير أن الجهود الاستثنائية وحدها التي بذلتها قوة عمل خاصة مكنت من توفير وقت إضافي لإصلاح جوانب النقص. وحتى اليوم، لم يتم تجديد الترخيص لفترة الوقت الاعتيادية. ويتصف الترخيص الذي أتكلم عنه بالأهمية لأسباب عديدة، ليس أقلها أنه من دونه، لن تدفع حكومة الدولية القائمة بالادارة تعويضا للمستشفى عن الخدمات التي يقدمها بموجب شتى البرامج التي تقضي بتوفير الرعاية الصحية للمسنين وللذين يحصلون على دخل متدن جدا.

أما الفرع السادس المتعلق بالظروف التعليمية، فيتضمن النص التالي:

"وأفيد أن حالة الهياكل الأساسية للمدارس العامة جيدة" (A/AC.109/2014، الفقرة ٥٦).

وصاحب الإفادة لم يذكر اسمه، وهذا إغفال مهم إذ أن جلسات استماع عقدتها الهيئة التشريعية مؤخرا أقدمت على توثيق جوانب نقص خطيرة في الهياكل الأساسية للعديد من المدارس في الاقليم، وكان البعض منها خطيرا للغاية بحيث جرى التفكير في اختيار موقع بديل لطلاب إحدى المدارس الابتدائية في سانت كروا لافتتاح السنة الدراسية في أيلول/سبتمبر. وتتضمن جوانب النقص الموجودة

في مدارس مختلفة أدوات مكسورة وغير قابلة للاستعمال في المراحيض والحمامات. وعدم توفر مياه نقية، وشبابيك وأبوابا مكسورة، وأشرطة كهربائية مكشوفة، وأدوات إضاءة مكسورة، وأبقارا وثيرانا تائهة على أرض المدرسة بسبب سور مكسور، وانعدام الأمن بصورة عامة.

ولا توجد مسألة من هذه المسائل محجوبة عن الأنظار. فالتسريح الجماعي من القطاع الصناعي مع التعليق على آثاره المحتملة، بل والفعلية، يؤثر على السلامة الاقتصادية والاجتماعية للجزيرة. أما المشاكل المتعلقة بالمستشفيات والمدارس فقد أفيد عنها جميعا في الصحافة المحلية.

لقد ذكرت في بداية هذا العرض إنني سأركز على موضوع مدرج في ورقة العمل يؤثر بصورة مباشرة على غرض هذه اللجنة. وتناولت الفقرة ٦١ من ورقة العمل ذلك الموضوع، تحت الفرع الثامن، "مركز الاقليم في المستقبل".

وأجري الاستفتاء بشأن العلاقات الاتحادية ومركز الجزر يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وفقا لقانون سنته الهيئة التشريعية في الإقليم ووقع عليه الحاكم فاريلي. وكانت المبادرة برمتها مبادرة محلية، ولم تقدم الدولة القائمة بالادارة أية مساعدة ولم يكن مطلوبا منها الاعتراف بالنتيجة. غير أنه بموجب القانون المحلي، لا يمكن الاعتراف بالنتائج إلا اذا شارك ٥٠ في المائة، زائدا واحد من الناخبين، في الاستفتاء. ولقد صوت أقل من ٢٨ في المائة من الناخبين في المرحلة الأولى، وتم التخلي عن بقية المحاولة.

وكان قد إذن بإجراء الاستفتاء أصلا في عام ١٩٨٩، إلا أنه أجل مرتين، أولا بسبب الفوضى التي خلفها إعصار هوغو، ثم بفعل عدم الاستعداد الواضح من قبل السكان لاتخاذ قرار، كما دلت عليه، في جملة أمور، الرسائل الموجهة الى رئيس التحرير والملاحظات المبداة في البرامج الاذاعية. وعدم الاستعداد مرده الى حد كبير الارتباك حيال الخيارات التي تضمنتها بطاقات الاقتراع، وحيال ما يمكن فعله في الواقع. وفي اللجنة المعنية بمركز الجزر والعلاقات الاتحادية، وهي هيئة أنشئت لتطوير وتنفيذ الحملة التثقيفية، طرح أحد الرئيسين المشاركين موقفا أصر عليه، وهو أن جميع المسائل يقررها القانون المحلي بالكامل، وأن دستور الولايات المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة، لا علاقة لهما بالعملية. وجرى نقاش وجيز يتعلق بما اذا كان الاستفتاء عملا من أعمال تقرير المصير أو عملية "تشاور محلية". ووصفه العديد من الناس بأنه مجرد استطلاع للرأي.

وعلى أي حال، ظلت طلبات التوضيح الموجهة الى هذه اللجنة عن طريق الأمانة دون جواب، واحتدم النقاش دون أن يتدخل مصدر يمكن أن يقبل به كمصدر رسمي. وكانت النتيجة أن معظم السكان قبلوا بالاقتراح القاضي بأنه لا توجد صلة بين اختيار المركز السياسي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وأي شيء له علاقة بالأمم المتحدة.

وكان التصميم النهائي للاستفتاء عملية متعددة الخطوات. فلقد تم وضع سبعة خيارات هي: الاستقلال، دولة مرتبطة، كمنولث، اتفاق للعلاقات الاتحادية، الوضع الراهن، إقليم مندمج - وهو في الولايات المتحدة مركز يفضي الى الاندماج، كإحدى الوحدات المكونة للولايات المتحدة - ومركز الولاية، وهذا يعني الاندماج بالولايات المتحدة كوحدة من وحداتها المكونة، وتدعى ولايات. وهذه الخيارات السبعة جمعت في ثلاث فئات وصفت فقط من حيث توجهها نحو السيادة المهيمنة للولايات المتحدة أو بعيدا عنها. وكانت دورة الاقتراع الأولى للاختيار بين الفئات الثلاث، وكانت دورة الاقتراع الثانية للاختيار بين الخيارات الموجودة ضمن الفئة الفائزة. وكان مخططا أن يجري الانتخاب النهائي للخيارين اللذين يحظيان بأكبر عدد من الأصوات اذا لم يحظ أي خيار بالأغلبية المطلقة في كلا الانتخابين. وكما ذكرت سابقا، أدت عدم مشاركة الحد الأدنى، وهو ٥٠ في المائة، زائدا واحد من الناخبين المسجلين، الى إبطال العملية برمتها، ولم يتخذ إجراء آخر.

ولقد اتفق كل المعلقين تقريبا على القول بعد الاستفتاء بأن الخيارات المطروحة كانت كثيرة

العدد ومربكة من حيث التعريف. وفي الواقع، أعطت الخيارات، بالشكل الذي طرحت فيه، فكرة خاطئة عن الخيارات الحقيقية المتاحة لشعب الاقليم عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥).

وتوضح هذه التجربة عن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مشاكل معينة طرحت في حلقات دراسية إقليمية عقدتها اللجنة الخاصة هذه في منطقة البحر الكاريبي وفي منطقة المحيط الهادئ على حد سواء خلال هذا العقد الدولي لإنهاء الاستعمار.

وتشير التقارير الصادرة عن كل حلقة من الحلقات الدراسية هذه، بصورة مباشرة وغير مباشرة على حد سواء، الى الحاجة الى إيجاد سبل مكثفة ومبدعة بدرجة أكبر لجعل المعلومات عن إنهاء الاستعمار متاحة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ما زال عدد كبير من الناس يجهلون تماما أن للإقليم مركزا ما أو أن لهم حقوقا بموجب القانون الدولي. وهم يعتقدون بصدق بأن أي اهتمام تبديه الأمم المتحدة هو تطفل منها، وأن خياراتهم تقتصر تماما على دستور الولايات المتحدة.

ومنذ وقت التأجيل الثاني للاستفتاء، جرى نقاش حماسي بشأن مسألة من يسمح له بالتصويت في الاستفتاء. فالقانون لم يضع شروطا محددة، وكانت المعايير المطبقة هي المعايير نفسها المستخدمة لانتخاب حكومة تمثيلية، أي أن الناخب يجب أن يكون مواطنا من مواطني الدولة القائمة بالادارة، وله من العمر ١٨ عاما، ومقيما في الاقليم لفترة ٩٠ يوما، ويجب أن يكون مسجلا قبل الاقتراع بـ ٣٠ يوما.

ولقد طرحت بدائل مختلفة، بما في ذلك اقتراحات بأن تكون فترة الاقامة لهذا الاستفتاء أطول بكثير - وبرز اقتراحان بخمس سنوات و ١٥ سنة؛ وبأن يقتصر الاستفتاء على الأشخاص المولودين فعلا في الاقليم؛ وبأن شرط مواطنية الولايات المتحدة يتعين إلغاؤه. والزمرة التي أصرت على أولوية دستور الولايات المتحدة وعدم قابلية تطبيق القانون الدولي أكدت على أن أي تفاوت في الشروط المؤهلة للاشتراك في الاستفتاء يمكن أن يؤثر تأثيرا ضارا على أي مواطن من مواطني الولايات المتحدة سيكون انتهاكا لدستور الولايات المتحدة ويكون بالتالي غير قانوني.

ولقد تقدمت اللجنة المعنية بمركز الجزر والعلاقات الاتحادية بطلب الى هذه اللجنة لإيفاد بعثة زائرة فيما يتصل بالتحضير للاستفتاء. وكان الحاكم آنذاك فاريلي قد تقدم بهذا الطلب الى الدولة القائمة بالادارة. ولكن يبدو أن اللجنة الخاصة لم تتلقاه رسميا قط.

ومع أن اللجنة الخاصة أحيطت مرارا علما بالطلب عن طريق بيانات حكومة الاقليم المنتخبة في الاجتماعات التي تناولت الحالة في الاقليم، يبدو أنه ليس هناك اتصال مباشر بين اللجنة والاقليم.

ومن الواضح أن تقديم معلومات مضللة وعدم توفر توضيح وشرح رسميين كانا عاملين كبيرين في إبطال الاستفتاء. ومما له أهمية بعيدة أن مسألة الوضع السياسي أصبحت الآن معقدة ومثيرة للارتباك ومنفصلة عن المسائل اليومية ذات الصلة بالحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بأكثر مما ينبغي بحيث لا تهم المواطن العادي في الاقليم. والمجموعة الصغيرة نسبيا من الأشخاص الذين يدركون الحقيقة - ويبدو أنهم اليوم أكثر مما كانوا عليه قبل إجراء الاستفتاء - يرون مسألة المركز في العديد من البرامج الاخبارية المذاعة كل يوم وفي الشواغل اليومية التي يناقشها السكان.

وليس من الغريب أن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، باعتبارها إقليما كاريبيا صغيرا، لا تشعر بعداء مستمر وواسع النطاق لوضعها الاستعماري أو أنها لا تفهم خياراتها. والحقيقة أنه يمكن القول بأن عدم الفهم له أثر خطير على عدم الشعور بالعداء. وخلال الحملة الاعلامية، كان من العادي أن تسمع أناسا يعربون عن الرأي التالي: "إننا نعرف ما لدينا، ولا نعرف ما قد نحصل عليه اذا ما طالبنا بإحداث تغيير". ورأي آخر ليس من الشائع بنفس القدر، ولكنه بالتأكيد غير نادر هو إننا ينبغي

ألا نطالب بإحداث أي تغيير لئلا نغضب الولايات المتحدة.

وفي الأسبوع الماضي في الحلقة الدراسية التي عقدت في بورت - أوف - سبين، قالت الآنسة بورن أنه في الأعوام العديدة الماضية استمعنا الى اقتراحات بخيارات غير تلك الواردة في القرار ١٥٤١ (د - ١٥) وذلك في مختلف المحافل، بما فيها حلقة دراسية نظمتها هذه اللجنة. ويبدو أن هذه الخيارات قابلة للتطبيق على الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي، كما يبدو أنها تقوم على حاجة متصورة لخيارات مختلفة بسبب صغر معظم هذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من حيث الحجم وعدد السكان، وبسبب موقعها ومواردها الطبيعية المحدودة. وكما أكدت الجمعية العامة مرارا، فإن هذه العوامل لا تقيد بأي حال من الأحوال حق أي إقليم في تقرير المصير.

ولما كانت جمعية الأمم المتحدة لجزر فرجن تعتقد أن لهذه النقطة أهمية خاصة، فإنني أود أن أكرر جزءا مما قيل في الحلقة الدراسية فيما يتعلق بهذا الموضوع:

> "هذه المقترحات الأخيرة كثيرا ما تشير الى نوع ما من 'الحكم الذاتي' في ارتباط يقل عن الاستقلال، ويقل عن الاندماج، ويجعل الاقليم دون شك في علاقة من جانب واحد مع دولة مستقلة يمكنها أن تتجاهل رغبات الاقليم 'المتمتع بالحكم الذاتي' المعقولة والمعرب عنها بطريقة ديمقراطية.
>
> "وأرى أن هذه المقترحات تمثل ببساطة طريقا مختصرا لتجنب المهمة الأكثر صعوبة الخاصة بإمداد شعوب الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي بالمعلومات والتعليم والخبرة التي تحتاجها لاتخاذ وتنفيذ أي قرار يستند الى حقها القائم في تقرير المصير كما ورد في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥). وأن العديد من المشاكل فيما يخص اختيار خيار ما لا تنبع من عدم ملاءمة خيارات القرار ١٥٤١ (د - ١٥) للأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي، وإنما من عدم توفر المعلومات والفهم بشأن هذه الخيارات لدى شعوب تلك الأقاليم.
>
> "وإن التقدم المستمر في التحرك لإنهاء الاستعمار يرتبط على الأرجح بزيادة وعي شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، عن طريق توفير المزيد من مصادر المعلومات التي يمكن التوصل اليها، بشكل أكثر مما يرتبط بوضع خيارات لا تتفق مع القرار ١٥٤١ (د - ١٥). وفي الحالة الراهنة، فإن ذلك الوعي هو الذي يمكن أن يقود الشعوب الى تقرير الإجراء الذي يبدو ضروريا لممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير".

فضلا عن ذلك، يشير الإبلاغ غير الكامل والمضلل الى هذه اللجنة الخاصة، الذي أوضحته أيضا، الى الحاجة الى موارد إضافية لجمع المعلومات والى الاتصال المباشر بين هذه اللجنة والحكومات المنتخبة في الأقاليم.

أخيرا، عند استعراض مشروع القرار المتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، الذي قدمته اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة، ألاحظ أولا أن الفقرة الخاصة بالاستفتاء غير دقيقة على الاطلاق. وكما ذكرت، ليس الأمر فقط أنه ليس صحيحا أن غالبية الشعب صوتت مؤيدة وضعا إقليميا مستمرا أو محسنا، وليس الأمر فقط أن أقل من نصف من لهم حق التصويت صوتوا على الاطلاق، وإنما الأمر أنه بسبب النسبة المنخفضة كان الاستفتاء - وفقا لقواعده القانونية - غير صحيح. ولكن بالإضافة الى هذا، ألاحظ ضآلة مثيرة للانزعاج في جوهر فقرات منطوق مشروع القرار، وهي مترتبة - دون شك - على قلة المعلومات المتاحة للجنة الفرعية.

وأعتقد أنه سيكون من المناسب التكلم بشأن هذه المسألة الخاصة بالمعلومات، ربما باستخدام بعض العبارات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا في بورت - أوف - سبين. وآمل أن

تتناول هذه اللجنة كلا من موضوعي استخدام أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل اللجان الاقتصادية الاقليمية وأجهزتها الفرعية للحصول على معلومات من الأقاليم، والحاجة الواضحة لإعلام مكثف بين شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بشأن المسائل المتعلقة سواء بحقه في تقرير المصير أو بدور الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب أحد من أعضاء اللجنة في التعليق أو في توجيه أسئلة للآنسة جاكسون؟

السيد فيسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الملتمسة على عرضها المفيد. لقد أشارت الى المعلومات المعطاة في ورقة عمل الأمانة العامة بأنها غير كاملة ومضللة. وقدمت قدرا كبيرا من المعلومات، وأوضحت أيضا عددا من النقاط المتعلقة بالمعلومات. وآمل أن تكون الأمانة العامة قد أحاطت علما بهذا حتى تستكمل ورقة العمل المعدة بالمعلومات الحديثة.

ثانيا، لقد قالت إن رسالة بعث بها الى الأمم المتحدة لطلب رأيها فيما يتعلق بطبيعة الاستفتاء - وما اذا كان سيعتبر عملا من أعمال تقرير المصير أم استطلاعا للرأي. وأنا أريد الحصول على معلومات أكثر بشأن تلك الرسالة كيف وجهت؟ ومتى وجهت؟ ولمن وجهت؟ واذا كانت الأمانة العامة قد تسلمتها، فأريد أن أعرف من الأمانة العامة الإجراء الذي اتخذ - وما اذا كانت قد عرضت على الرئيس وأي إجراء اتخذ، لو كان قد اتخذ أي إجراء، إن هذا سيكون مفيدا.

ثالثا، أشارت الملتمسة الى كثرة الخيارات المثيرة للارتباك التي أعطيت للناس الذين شاركوا في الاستفتاء. وقد جاء خلال الحلقة الدراسية أن الخيارات لم تقررها الدولية القائمة بالإدارة وإنما سلطات الحكومة المنتخبة محليا. ومرة أخرى، سيكون من المفيد هنا اذا ما أمكن توضيح ذلك، حتى يمكننا فهم المسألة فهما أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد لاحظت بنفسي المسائل التي أثيرت في الالتماس الخاص بجمعية الأمم المتحدة لجزر فرجن. وآمل أن أجد إجابات على تلك الأسئلة.

تركت الملتمسة المقعد المخصص.

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ بشأن بورتوريكو

طلبات الاستماع

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن اللجنة قررت، في جلستها ١٤٤٢ المعقودة في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٩٥، أن تستمع الى ممثلي المنظمات المهتمة بهذه المسألة. وفي هذا الصدد، معروض على الأعضاء عدد من الرسائل التي تتضمن طلبات الاستماع، والتي عممت في المذكرة ٩٥/٩. وما لم تكن هناك اعتراضات، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على قبول تلك الطلبات؟

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد هاري اندوزي مونتانيو (نقابة المحامين في بورتوريكو) مقعدا الى طاولة اللجنة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أندوزي مونتانيو.

السيد اندوزي مونتانيو (نقابة المحامين في بورتوريكو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمي هاري أندوزي مونتانيو وأنا رئيس نقابة المحامين في بورتوريكو التي أمثل بالنيابة عنها أمام اللجنة. وقد ظلت النقابة تخدم بلدي منذ عام ١٨٤٠ وجمعت كل محامي البلد على صعيد واحد؛ وهي مؤسسة متجانسة تعددية تضم أيديولوجيات منوعة. والقرارات والاتفاقات التي تقرها وتعتمدها أجهزتها الحاكمة تحترم هذه التعددية ولا تعكس بالضرورة رأي أعضائها الإجماعي. وتباهي مؤسستنا بأن لها تاريخا في دراسة الحالة القانونية والسياسية لشعب بورتوريكو بأقصى قدر من الموضوعية والاحساس بالمسؤولية، دراسة تنشأ عن العمل الجاد والتفاني

المستمر والصادق لخبراء قانونيين ينتمون الى مذاهب شتى ولا يرقى الشك الى مؤهلاتهم المهنية ونزاهتهم الأخلاقية.

ومثولنا هنا هذا العام له أهمية خاصة حيث أن الأمم المتحدة قد احتفلت منذ بضعة أيام قلائل فحسب بالذكرى الخمسين لتوقيع الميثاق. والآن وبعد انقضاء ٥٠ عاما، ونحن نتحرك أبعد بأبعد عن شبح عالم تسوده الحرب الباردة وقطبان اثنان، تواجه المنظمة تحديات كبرى يجب التصدي لها بالإلحاح الذي يستتبعه انتهاء عهد وبزوغ الأمل الذي يثيره مقدم قرن جديد حافل بالفرص لأمم العالم.

وفي مواجهة هذه التحديات، أصابت الجمعية العامة حين أعلنت العقد الأخير من القرن العشرين بوصفه العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وبورتوريكو، وطني، هي أمة لم تمارس بصورة كاملة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وبوصفي رئيسا لنقابة المحامين في بورتوريكو، وهي منظمة أنشئت منذ قرن ومثلت أمام هذه اللجنة مرات كثيرة لشجب الوضع الاستعماري في بورتوريكو، فإنني أدرك عمل اللجنة الشاق لصالح تقرير مصير الشعوب. ومن هنا فقد أتيت لأحث اللجنة على أن تتخذ قرارا يوصي، بجانب تأكيد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والسيادة، بمسار للعمل من أجل ممارسة هذا الحق على نحو فعال. فهذا هو وحده السبيل الذي يمكن به حل هذه المسألة الهامة قبل عام ٢٠٠٠.

وفي عام ١٨٩٨، صارت بورتوريكو، بوصفها غنيمة حرب، من ممتلكات الولايات المتحدة وإقليما غير مندمج معها. وعلى الرغم من انقضاء ما يقرب من قرن، زاد خلاله مدى الحكم الداخلي في الجزيرة، فإن خضوعها للسلطات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية لم يتغير بشكل كبير. وطوال هذه الفترة، بما في ذلك الفترة التالية لاعتماد القانون رقم ٦٠٠ لعام ١٩٥٠، احتفظ كونغرس الولايات المتحدة في السلطة الكاملة للتصرف والتشريع فيما يتعلق بالجزيرة بشأن أية مسألة يشاؤها، وذلك وفقا لنص دستور الولايات المتحدة.

وتؤيد قرارات المحاكم الصادرة مؤخرا التفسير الذي تظل بمقتضاه بورتوريكو إقليما تابعا للولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، فقد ذكرت الدائرة القضائية الحادية عشرة لمحكمة الاستئناف الاتحادية في عام ١٩٩٣، في قضية "الولايات المتحدة ضد سان شيز"، أن بورتوريكو لا تزال إقليما تابعا للولايات المتحدة برغم أنها حصلت على سلطات أكبر للحكم الذاتي في عام ١٩٥٢. وقررت تلك المحكمة الاتحادية أن ممارسة حكومة بورتوريكو لسلطة الدولة لا تنبثق عن سيادتها الذاتية بل عن السيادة المتروبولية للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الافتقار الى السيادة هو بالضبط الذي حال، من وجهة النظر القانونية، دون أن يؤدي اعتماد القانون رقم ٦٠٠ لعام ١٩٥٠ الى تحقيق تغير في المركز السياسي الفعلي لبورتوريكو. فقد خلصت المحكمة الاتحادية الى أن بورتوريكو كانت ولا تزال إقليما غير متحد ومن ثم تعتمد على السلطة النهائية لكونغرس الولايات المتحدة في إضفاء الطابع الشرعي على أفعالها التشريعية والقانونية والسياسية. وكذلك سلمت المحكمة العليا للولايات المتحدة والدائرة الأولى لمحكمة الاستئناف الاتحادية، الى جانب مساعد المدعي العام، في آراء مكتوبة بأن بورتوريكو لا تزال إقليما تابعا للولايات المتحدة وخاضعا لسيطرة الكونغرس الكاملة. وقد توصلت الى النتيجة ذاتها دراستان قانونيتان، نشرتا مؤخرا في المنشورين القانونيين لكليتي القانون الرئيسيتين في بورتوريكو.

وهذه الأمثلة تتناقض تماما مع رفض الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف باختصاص اللجنة الخاصة والجمعية العامة بالإشراف على تقرير مصير شعب بورتوريكو. بيد أنه لعل من المفارقات أن قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د - ٨) هو ذاته الذي أعفى الولايات المتحدة من واجبها في الإبلاغ عن الظروف في بورتوريكو في نفس الوقت الذي أشار فيه الى أن من شأن الجمعية العامة أن تبت فيما إذا كان إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي قد نال أو لم ينل قسطا كاملا من الحكم الذاتي طبقا لنص العبارة

التي وردت فيما بعد في القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥).

وليس من شأن الولايات المتحدة أن تقرر ما إذا كان ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في قضية بورتوريكو أم لا. وعلى العكس من ذلك، فمن الجلي أن الولايات المتحدة لا يجوز لها، كدولة مستعمرة، أن تقرر ما إذا كانت قضية بورتوريكو تتطلب إعادة تقييم من جانب الجمعية العامة. والمفاهيم القانونية الأساسية تمنع الولايات المتحدة من أن تكون حكما وطرفا معا في هذه القضية. ومنذ عام ١٩٧٣، حين اتخذت هذه اللجنة قرارا يؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، فإن اللجنة قد أعربت بوضوح عن الحاجة الى حل ورطة بلدي الاستعمارية. ولا تزال هذه الحاجة الملحة قائمة، والأمر يقتضي من هذه اللجنة ومن الأمم المتحدة اتخاذ إجراء ملموس ولا يعتوره أي غموض.

لذلك السبب، نطلب من هذه اللجنة بكل احترام أن تعتمد مشروع قرار يحث حكومة الولايات المتحدة على أن تتخذ خطوات ايجابية بشأن هذه المسألة. ومشروع القرار هذا يجب أن يحدد أجلا ثابتا ونهائيا بعد مهلة لسنة واحدة لاتخاذ اجراء: فإما تنفيذ نتائج الاستفتاء الذي أجرى في بورتوريكو في عام ١٩٩٣، والذي رفضت فيه صيغة الضم التي عرضتها الولايات المتحدة بنسبة ٥٣ في المائة من أصوات الناخبين البورتوريكيين، والتي دعت أيضا إلى إجراء تحسينات في الوضع الراهن؛ أو اختيار البديل الآخذ وهو - كما نقترح بكل احترام - إجراء استفتاء ملزم يأذن به كونغرس الولايات المتحدة وتشرف عليه الأمم المتحدة، ولا يتضمن سوى خيارات انهاء الاستعمار التي حددتها هذه اللجنة في قرارها المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨.

ولابد هنا من أن نوضح أن أمين الحكومة البورتوريكية، وهو واحد من أهم الناطقين الرسميين السياسيين ذوي الحجية في الادارة الحكومية الحالية لبورتوريكو، أخبر صحافة بلدي أن الفريق العامل المشترك بين الوكالات الذي أنشأته تلك الحكومة بعينها لن يستجيب لنتائج الاستفتاء الشعبي الأخير. وقال إن الفريق العامل لا يهتدي بأية استراتيجية، ووصفه بأنه "نفثة دخان" - أي أن تأثيره ظاهري وخاو من أي مضمون حقيقي.

وعلى هذه اللجنة أن تحذر الولايات المتحدة من أن تقاعسها أثناء هذه المهلة - وهي سنة من الآن، سيضطرها إلى أن تقرر إحالة القضية إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها بالكامل في جلساتها العامة، مع التوصية بإدراج بورتوريكو في قائمة الشعوب التي لم تحصل بعد على قسط كامل من الحكم الذاتي. وبالمثل نقترح على هذه اللجنة مرة أخرى أن توصي الجمعية العامة، في حالة رفض الولايات المتحدة التصرف حيال قضية بورتوريكو، أن تطلب فتوى من محكمة العدل الدولية لتقرير المركز السياسي لشعب بورتوريكو بصفة نهائية ووفقا للقانون الدولي الساري.

فلا يمكن بعد الآن إرجاء مناقشة واقع بورتوريكو. ذلك أنني، وأنا أخاطب هذه اللجنة، أفكر في شعبي، في الرجال والنساء ذوي الشجاعة والإيمان الذين تُركوا لأكثر من ٥٠٠ سنة في متاهة سياسية حدت من تنميتهم بينما أغرقتهم في تبعية مطلقة وحولتهم بذلك إلى مجرد ذيل لدولة استعمارية لا تبالي. ويشهد على ذلك عدم وجود تلك الدولة الاستعمارية اليوم في هذه الغرفة.

ولا يمكننا أن نسمح لبورتوريكو، وهي جزيرة صغيرة جغرافيا ولكنها عظيمة من حيث القيمة الإنسانية، أن تظل في قبضة الاستعمار الآثمة على مشارف القرن الحادي والعشرين. وتأجيل التعريف النهائي لوضع الأمة البورتوريكية، والتغاضي عن الحالة الاستعمارية القائمة، إنكار لمبادئ تقرير المصير والكرامة الإنسانية التي أرستها هذه المنظمة في مدينة سان فرنسيسكو قبل ٥٠ عاما. ولكن زمننا هذا، على النقيض من ذلك، يقتضي اتخاذ إجراء جرئ يكفل تمكيننا نحن البورتوريكيين في نهاية المطاف من أن نقرر مصيرنا كأمة بحرية وكرامة - أي دون قيود، ودون ضغوط أو حدود، وفي حرية تامة وحقيقية، وبكرامة - لا أكثر من ذلك ولا أقل.

كما نطلب أن تدعى المنظمات البورتوريكية في المستقبل إلى كل ما يعقد من حلقات دراسية، مثل تلك التي عقدت مؤخرا في ترينيداد وتوباغو.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد نويل كولون مارتينيز (اللجنة الرئاسية، المؤتمر الوطني الهوستوسياني) (Comision Presidencial, Congreso Nocional Hostosiano) مقعدا إلى طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد كولون مارتينيز.

السيد كولون مارتينيز (اللجنة الرئاسية، المؤتمر الوطني الهوستوسياني) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم المؤتمر الوطني، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر أعضاء اللجنة الخاصة على اعطائنا هذه الفرصة لكي نعرب مرة أخرى عن آرائنا بشأن الحالة الاستعمارية لبورتوريكو.

في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، مثلنا أمامكم وتقدمنا بعدد من التوصيات بخصوص قضية بورتوريكو. وكانت تلك التوصيات كالتالي: أولا، أن تبقي اللجنة حالتنا الاستعمارية على جدول أعمالها؛ ثانيا، أن تتخذ إجراء بشأن الالتماس المتعلق بعرض حالتنا الاستعمارية على محكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى قانونية؛ ثالثا، أن تدين الأنشطة العسكرية المكثفة الجارية في بورتوريكو في إطار خطة لنقل القيادة الجنوبية للقوات المسلحة الأمريكية من بنما إلى بورتوريكو. رابعا، أن نكرر التأكيد على ضرورة أن توفد - وعلى وجه الاستعجال الآن أكثر من أي وقت مضى - بعثة للاستقصاء في بورتوريكو؛ خامسا، أن تطالب بالافراج عن سجنائنا السياسيين المحتجزين في سجون الولايات المتحدة.

وبالنسبة لهذه التوصيات، نرحب بأن حالتنا الاستعمارية مازالت حقا على جدول أعمال هذه اللجنة. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نأسف لأن هذه اللجنة عقدت مؤخرا حلقة دراسية عن إنهاء الاستعمار في جزيرة كاريبية شقيقة - هي ترينيداد وتوباغو، ولم تتعرض فيها المناقشات ولا المشاركون فيها لأهم الحالات الاستعمارية الصارخة في منطقة الكاريبي، وهي حالة بورتوريكو. وهذا الإغفال يثير قلقنا، ونأمل ألا يكون دليلا على عدم وجود اهتمام، أو أن يكون - وهو الأسوأ - قرارات متعمدا بالتخلي عن بند ظل بارزا على جدول أعمال هذه اللجنة طيلة السنوات الـ ٢٣ الماضية.

أما مسألة نقل القيادة الجنوبية إلى بورتوريكو فقد ووجهت بمعارضات شديدة من أكثر قطاعات حركة الاستقلال تيقظا، وهذا ما جعلنا نرحب بقرار حكومة الولايات المتحدة بأن تقوم بدلا من ذلك بنقل القيادة إلى المنطقة القارية من الولايات المتحدة. وهذا لا يعني أن تكثيف الأنشطة العسكرية قد انتهى، كما يتضح من الخطة الأخيرة المتعلقة بإقامة رادار عسكري ذي مدى بعيد جدا في وادي لاخاس، وهو من أخصب وديان أراضينا الوطنية، وبهذا يستولون على واحدة من أكبر المناطق اللازمة لتنميتنا الاقتصادية والزراعية.

وبالنسبة لتوصياتنا الأخرى لعام ١٩٩٤، فلم يفصل فيها بعد، ولكنها تكتسب مزيدا من الأهمية مع مرور الأيام. فقد دأبت حركة الاستقلال عبر السنين على تكرار طلبها بإيفاد بعثة للاستقصاء، وخاصة عندما يبدو أن في الأفق استفتاء من نوع ما. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة في هذا الصدد، وبعكس الإجراء المتبع في هذه اللجنة فيما يتعلق بالأقاليم المستعمرة الأخرى، لم توفد اللجنة أيا من هذه البعثات إلى بورتوريكو طوال ما يقرب من ٣٥ عاما انقضت منذ ظهورها إلى حيز الوجود بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ولا في غضون الأعوام الـ ٢٣ التي أبقت فيها مسألة بورتوريكو قيد الاستعراض.

وفي ضوء الولاية التي أنيطت بهذه اللجنة لتنفيذ القرار ٤٧/٤٣ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، الذي يطلب اعتماد خطة عمل للقضاء على الاستعمار في كل أنحاء العالم أثناء هذا العقد، نرى أن مما يستعصى على الفهم ألا

تدرج هذه اللجنة في جدول أعمالها لهذا العقد إيفاد بعثة استقصاء إلى إقليم بورتوريكو المستعمر. وإننا نحث هذه اللجنة مرة أخرى على أن تتحمل بالكامل المسؤوليات المترتبة على ولايتها، بما في ذلك إيفاد مثل هذه البعثة إلى بورتوريكو في غضون السنوات الخمس المقبلة.

ولقد نالت هذه اللجنة مركزا مجيدا على صفحات تاريخ حركة التحرير الوطني في بورتوريكو. فلقد مكن تضامنها مع كفاحنا من تيسير تحركنا إلى الأمام على الرغم من الحكومة القوية التي تعوق تحقيق سيادتنا الوطنية. وقد كتبت إحدى تلك الصفحات الجميلة عندما قام رئيس الولايات المتحدة آنذاك، جيمي كارتر، في أعقاب حملة مكثفة من العمل قامت بها جميع القطاعات في مجتمعنا، بمساعدة من المجتمع الدولي وبقيادة هذه اللجنة بصورة رئيسية، بإعلان العفو غير المشروط عن أبطالنا الوطنيين الذين كانوا آنذاك مسجونين في الولايات المتحدة بسبب أعمالهم المناهضة للسيطرة الأجنبية. وسنشعر دائما بالامتنان لهذه اللجنة على ذلك الدعم الذي قدمته لنا.

غير أن بعض أبطالنا الوطنيين مازالوا يعانون معاناة شديدة من أحكام قاسية بالسجن صدرت بحقهم بسبب أنشطتهم الوطنية. وهؤلاء السجناء السياسيون يحتاجون إلى دعم هذه اللجنة بقدر الدعم الذي حظي به الأبطال الوطنيون في تلك الأيام. والمطالبة الصاخبة بالافراج عن هؤلاء الوطنيين تتجاوز فعلا الايديولوجيات السياسية. فالنائب لويس غوتيريز، عضو مجلس النواب في الولايات المتحدة ومن أصل بورتوريكي، دعا إلى اطلاق سراحهم ونال دعم أعضاء آخرين في الكونغرس.

وأدلى أيضا رئيس مجلس النواب في بورتوريكو، السيد زيدا هيرناندير توريس، وهو نائب رئيس الحزب التقدمي الجديد ومؤمن راسخ الايمان بتحقيق كيان دولة في بورتوريكو، ببيانات تؤيد الافراج عن السجناء السياسيين البورتوريكيين. ويوجد توافق عريض في الآراء في بورتوريكو على هذه المسألة. لذلك من الضروري للمجتمع الدولي، ولا سيما هذه اللجنة التي تقوم بدور الوسيط مع حكومة الولايات المتحدة، أن تتخذ موقفا علنيا كي تستمع تلك الحكومة إلى مطلبنا وتستجيب له بالافراج عن الوطنيين البورتوريكيين من السجن.

وعلى نفس المنوال، وإلى جانب الجهود التي يتعين على شعبنا بالذات أن يبذلها، نحن بحاجة إلى ما تقدمه هذه اللجنة من دعم ومبادرات لتحقيق الهدف الذي وضعناه لأنفسنا - وهو هدف عرض مطالبنا على محكمة العدل الدولية في لاهاي. وعندما خاطبنا اللجنة في العام الماضي كررنا الكلمات التي تضمنها البيان الذي أدلى به أمام هذه اللجنة مجمع المحامين (كوليغيو دي أبو غادوس) في بورتوريكو، ونطلب إلى هذه اللجنة، كما فعلنا آنذاك، أن تنظر في تقديم توصية إلى الجمعية العامة تقضي بأن تطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن مركز بورتوريكو بموجب القانون الدولي الساري.

ومن مصلحتنا أن نكون في الطليعة لدى السعي إلى تحقيق حلول سلمية تتفق مع القانون الدولي الساري، وبالتالي الاسهام في ايجاد عالم يحكمه القانون والعدالة والسلم.

والحالة المنعكسة في قضية استعمار بورتوريكو ليست شأنا مقصورا على السياسة الداخلية للولايات المتحدة؛ فهي موضوع مفروض بصورة مباشرة على المجتمع الدولي - ولا سيما على هذه اللجنة - تماما مثلما هو شأن من شؤون شعبنا. ونرجو مرة أخرى من هذه اللجنة أن تشارك في ايجاد سابقة جديدة من الانتقال السلمي والقانوني من الاستعمار إلى التحرير. ونحن بحاجة إلى دعمها، باعتبارها لجنة، في عرض قضيتنا على هيئة غير متحيزة حيث يمكننا أن نجلس على قدم المساواة مع الدولة القائمة بالادارة ونبحث مطالبنا العادلة.

لقد بات موضوع حماية البيئة مسألة تهم هذه اللجنة بقدر ما أصبحت الأقاليم المستعمرة ضحايا للمصالح الاقتصادية للدول القائمة بالادارة. وتشن بورتوريكو اليوم حملة ضد الخطط التي يرسمها كونسورتيوم التعدين التابع للولايات المتحدة الذي يزمع على استخراج النحاس، مستخدما تكنولوجيا التعدين بالحفرة المكشوفة في المنطقة

الجبلية الوسطى من الجزيرة. وقد سبق لعلماء البيئة أن حذرونا من الكارثة البيئية التي ستحل بأراضينا الوطنية نتيجة هذا الاستخراج. وسنت الهيئة التشريعية البورتوريكية قانونا يمنع التعدين بالحفرة المكشوفة. وعلى الرغم من هذا كله، تواصل شركات التعدين خططها وأطلقت حملة للعلاقات العامة كرست لها ملايين الدولارات في محاولة لخداع أبناء شعبنا بالوعود بالثراء للجميع.

اننا نحذر هذه اللجنة من الوبال الذي سينزل بأراضينا الوطنية لا لشيء إلا لتحقيق الربح والمنفعة لشركة ترفع علم الدولة القائمة بالادارة، ونؤكد مرة أخرى الحاجة إلى الإيفاد المبكر لبعثة استقصاء إلى بورتوريكو لدرس هذا الموضوع ومواضيع أخرى.

إن مسألة بورتوريكو، باعتبارها واقعا استعماريا موضوعيا، يجب أن تبقى جزءا هاما من جدول أعمال هذه اللجنة. فالقرار المتعلق بها لا يمكن الاستمرار في تأجيله أو وضعه جانبا أو تجاهله. وجدول أعمال اللجنة سيبقى دون حل بصورة مؤثرة إذا لم يحرز تقدم نحو تحقيق حل نهائي لهذه الحالة. ويجب أن يحظى البورتوريكيون بدعم اللجنة في الطريق إلى إنهاء الاستعمار.

إن الطريق الذي قطعناه معا كان طويلا وشاقا. ولقد بذل شعبنا أثناء اجتيازه كل ما في وسعه وسيستمر على هذا المنوال. ونأمل ونتوقع أن تستخدم هذه اللجنة صلاحياتها متذكرين أننا لا يسعنا أن نتكلم على وضع حد للاستعمار ما دام شعب مثل شعب بورتوريكو يعيش حياة سياسية من دون سيادة واستقلال كامل.

ومن المناسب أن نذكر بأنه ليس معروضا الآن على كونغرس الولايات المتحدة أي اقتراح أو مشروع اقتراح يرمي إلى وضع حد للعلاقة الاستعمارية القائمة. ثمة آلية محلية لجمع البيانات ذات أهمية هامشية تابعة للفرع التنفيذي للولايات المتحدة، غير أن الأشخاص الذين يديرون هذه الآلية يصرون على أن قضيتنا الاستعمارية مشكلة محلية لا علاقة لهذه المنظمة الدولية بها. وهذه الآلية لا تخدم سوى الهدف النهائي المتمثل في إبقاء الأمة البورتوريكية منقسمة على نفسها بإطالة أمد نظام من السيطرة السياسية قررت الجمعية العامة إنهاءه في قرار يعود تاريخه إلى عام ١٩٨٨.

فلجميع هذه الأسباب نتقدم إلى اللجنة بالتوصيات التالية: أولا، أن تقوم بالتأكيد مجددا على حق الشعب البورتوريكي في تقرير المصير والاستقلال؛ وثانيا، أن تبقي على قضية بورتوريكو الاستعمارية مدرجة في جدول أعمالها؛ وثالثا، أن تعرب عن تضامنها لكفالة الحرية للسجناء السياسيين البورتوريكيين المسجونين في الولايات المتحدة؛ ورابعا، أن تدين إيجاد تكنولوجيا متطورة للاتصالات العسكرية في بورتوريكو تعوق التطور الاقتصادي للبورتوريكيين وتنتهك السلامة الاقليمية للبلد؛ وخامسا، أن تعترف بالحاجة إلى إيفاد بعثة استقصاء؛ وسادسا، أن تبت في الالتماس القاضي بعرض قضيتنا الاستعمارية على محكمة العدل الدولية بغرض استحصال فتوى منها.

ترك السيد كولون مارتينيز المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة أونيس سانتانا ميليسيو (حركة الاستقلال الجديدة لبورتوريكو) (نويفو موفيمنتو إندبنتيستا دي بورتوريكو) مقعدا إلى طاولة اللجنة.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة سانتانا ميليسيو.

السيدة سانتانا ميليسيو (حركة الاستقلال الجديدة لبورتوريكو) (نوفو موفيمنتو إندبنتيستا دي بوتوريكو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إسمي أونيس سانتانا ميليسيو، وأنا كاهنة مسامة لكنيسة تلاميذ المسيح، ورئيسة مجلس الكنائس العالمي، ورئيسة حركة الاستقلال الجديدة لبورتوريكو.

أمثل أمام اللجنة للتنويه ببعض الجوانب الفاضحة لواقعنا الاستعماري - وهي جوانب تحتم على اللجنة الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتخذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذه الحالة.

لا يمكن أن يصدق أحد أننا لا نزال نقاسي من نير الاستعمار في الوقت الذي تقترب فيه

البشرية من بداية قرن جديد وبعد مرور ما يقرب من مائة عام على استيلاء حكومة الولايات المتحدة على بورتوريكو. ونحن نسترعي انتباه اللجنة الى أن حكومة الولايات المتحدة تبدو الآن منشغلة بشؤونها الاقتصادية والسياسية الداخلية لدرجة أنها لا تولي أي اهتمام الى بورتوريكو. وهذا يهددنا بعار أن ندخل عام ١٩٩٨ دون أن نفوز بتقرير مصيرنا وحريتنا.

بيد أن هذا لا يعني أن حزب الأغلبية في آخر حكومة تدير المستعمرة قد أنهى التزامه بضم بورتوريكو الى الولايات المتحدة. بل على العكس من ذلك عندما هزم في صناديق الاقتراع، في تصويت دفع اليه حاكم الاقليم وحزبه السياسي عندما كانا يعتقدان أن الوقت مهيأ لاحراز النصر، غيَّر من نهجه باتباع تغييرات خبيثة تقربنا تدريجيا الى الدولة المستعمرة بدلا من نقض مركز الولاية. وفي ظننا أن هذا يتم بفضل تواطؤ قطاعات معينة في الولايات المتحدة، مثل الشركات المحمية، في إطار الجزء ٩٣٦ من قانون الضرائب الأمريكي، والبحرية الأمريكية، التي تنتفع من الحالة الاستعمارية في الوقت الذي تقوض تقويضا خطيرا حياتنا الجماعية ومستقبلنا كأمة بورتوريكية مستقلة ذات سيادة.

إن الواقع الاستعماري لبورتوريكو لا يمكن السكوت عليه أو الدفاع عنه. ونحن نمثل أمام هذا المحفل لأننا على وجه التحديد لا نتكلم عن نظريات مجردة بل عن التجارب اليومية لشعب بأكمله، وأعني الشعور بالعجز وفقدان الأمن؛ والتبعية المغالى فيها وفترات الانتظار المطولة تحت رحمة قرارات الآخرين؛ وفقدان احترام النفس والخوف من أن نباد أو نفقد هويتنا، على سبيل ذكر مجرد جوانب قليلة لحالتنا.

إن كل ما يحدث لنا كشعب وكأفراد يتصل بطريقة ما بالمشكلة الاستعمارية. ونجد دائما أنه لا سبيل إلى حل مشاكلنا المحلية نظرا لافتقارنا الى سلطة اتخاذ القرار. ومن أمثلة ذلك قانون الشحن البحري الذي يحظر علينا استخدام الأساطيل البحرية لأي بلد، بخلاف الولايات المتحدة، في تعاملاتنا التجارية، وكذلك السيطرة العسكرية التي تبدو وكأنها لن تنتهي. وهذه الأيام، بينما يكافح العمال والقطاعات العريضة لشعبنا ضد الحكومة وفرضها تغييرات في بعض القوانين العمالية، توضع الخطط لتعبئة الحرس الوطني البورتوريكي، وهو اسم على غير مسمى، فهو ليس الا جنود مشاة الولايات المتحدة في بورتوريكو. وهذا ينفي ممارسة الديمقراطية ويغذي الاستعمار. إننا نعيش وفي احشائنا وحش يضنينا. ولا يمكننا أن نخلص نفسنا منه ولا يوجد من يساعدنا على استئصاله.

لقد احتفل مؤخرا في بقاع شتى من العالم بالذكرى الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن تلك الحرب وقعت بعيدا عن شواطئنا، فإننا في بورتوريكو نعاني من آثارها حتى هذا اليوم. فخلال تلك الحرب احتلت البحرية الامريكية جزيرة فييكس البلدية في انتهاك صارخ لكرامة أسر فييكس العديدة وحقوق الانسان والحقوق المدنية لأفراد تلك الأسر. ومنذ ذلك الوقت وكأننا أصبنا بلعنة لا نستطيع التخلص منها. والأسوأ من ذلك أنه يجري تصعيد الجهود يوميا، فيما يبدو، لتحويل مركزها الى مركز دائم وشامل، لجعل واقع الحرب واقعا دائما في حياتنا، نحن المحبين للسلام والعدالة.

والآن تريد البحرية الأمريكية احتلال جزء من وادي لاخاس في جنوب بورتوريكو لنصب هوائيات للاتصالات تسمح بتغطية منطقة الكاريبي كلها والجزء الشمالي من أمريكا الجنوبية. ويقال إنها ستساعد على الرقابة على الاتجار بالمخدرات. وندرك جميعا أن الولايات المتحدة، بنهاية الحرب الباردة، شنت حربا جديدة لتبرير قوتها العسكرية، والإبقاء على صناعاتها العسكرية، والسيطرة على شعوب أخرى بالقوة الغاشمة أو على الأقل باستخدام أبناء تلك الشعوب مرتزقة.

ووفقا للمعلومات المتاحة لنا، تتضمن الخطة بناء ٧٤٤ هوائيا تقريبا على ممر أرضي تبلغ مساحته ٢٠٠ فدان وبناء مبنى مساحته ٣٠٠ ٦ قدم مربع لإسكان القيادة التنفيذية. وفي فييكس، سيوضع ٣٤ هوائيا يصار إلى استعمالها في الإرسال. وسيكون مركز العمليات في قاعدة نورفوك البحرية في فرجينيا. إن وادي لاخاس من أخصب الأراضي ونرى

جميعا أنه ينبغي أن يستخدم في الزراعة. وأبناء شعبنا كلهم موافقون تماما على تلك النقطة.

ونيابة عن مجتمع فييكس وبناء على طلبه، نعلن إدانتنا لهذا. وقد رجتنا لجنة إنقاذ وتنمية فييكس أن نرفع مطالبها للجنة. وهذه المطالب هي مطالبنا أيضا، حيث أن أهالي فييكس لا يستطيعون الحضور هنا بنفسهم. هناك تسمع يوميا عمليات القصف. ويجري الاعتداء على المجتمع دائما بالضوضاء والشعور بعدم الأمن فهو يعيش في ساحة المعركة.

وفي مواجهة مطالبة مجتمع فييكس باسترداد حوالي ٠٠٠ ٢٧ فدان من الأرض التي تخضع حاليا لسيطرة البحرية الأمريكية من أجل زراعة المحاصيل فيها، أعلنت البحرية مؤخرا عن خطتها لتأجير ٠٠٠ ١ فدان لمجتمع فييكس لاستعمالها في أغراض الزراعة. وتوضح هذه الاستجابة الافتقار الى الاحترام والانسانية من جانب هؤلاء الذين يعتقدون أنهم أسياد العالم عموما وأسياد بلدنا خصوصا.

وإننا نشجب الحادث الذي يتردد الكلام عنه من أن البحرية الأمريكية فقدت قنبلة ذرية في مياه فييكس في سنة ١٩٦٦. إذ لم يتم العثور عليها حتى الآن. وعندما أذاعت محطة تليفزيون بورتوريكو هذا النبأ مؤخرا، رد الجيش بتهديد المراسل الصحفي وبالاتصال بلجنة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية لالغاء ترخيص تشغيل المحطة. إن يد الاستعمار طويلة. وحتى الآن لم يتلق الشعب أي معلومات أو تفسيرات عن الموضوع.

وفي كثير من الأحيان تحدث حوادث بالقنابل الحية. ففي العام الماضي أسقطوا قنبلة فوق السكان انفجرت قبل بلوغها الهدف بثوان معدودة. وحسب اعتراف البحرية نفسها وحسبما كشفت عنه احدى المجلات المحلية، تم استخدام النابالم في فييكس في عام ١٩٩٢، على الرغم من أن هذه المادة أصبحت محظورة بعد استخدامها في فييت نام.

إن سكان فييكس يريدون أن ينقلوا إلى اللجنة، من خلالنا، قلقهم بشأن مستوى الاصابة العالي بالسرطان وأمراض الجهاز التنفسي بينهم، ونوعية معيشتهم المنخفضة الناجمة عن وجود الاسطول. وهم يعرفون أن هذا هو المحفل الذي يجب أن يلتجئوا إليه للإعراب عن استنكارهم من الوحشية المترتبة على وضعنا الاستعماري. إن الصيادين يبلغون الآن عن أعمال المضايقة والتخويف عن طريق تصويرهم فوتوغرافيا ورصدهم أثناء عملهم. وهناك قلق بشأن اليورانيوم المستنفد من حرب الخليج الفارسي. وفي هذا الصدد، تعرب الأسر في فييكس عن الحاجة إلى القيام بدراسات نزيهة وفعالة لحماية أرواح السكان. ونحن نلتمس من أعضاء اللجنة أن يفتحوا آذانهم وعقولهم وقلوبهم لهذه النداءات.

إننا نركز على فييكس لأنها صورة مصغرة لبورتوريكو. ويمكن للأعضاء أن يروا وضعنا منعكسا في الشهادة المطروحة أمامهم. ورغم جلد شعبنا، ومقاومته، وكفاحه وكرامته فإنه لا يزال يتعرض للإساءة.

وبسبب وضعنا الاستعماري ومنافاته للعقل، وبسبب الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الخاصة بنا وحقنا في البقاء، نعيش في كفاح، ولكن تحت مراقبة مستمرة. واليوم، نضم صوتنا إلى أصوات الذين يعيشون في طول جزيرتنا وعرضها يطلبون الحرية للسجناء السياسيين البورتوريكيين المحتجزين في سجون الولايات المتحدة. إننا نطالب بأفضل معاملة انسانية لهم أثناء سجنهم. ونأمل ونتوقع أن يفرج عنهم قريبا رئيس الولايات المتحدة وذلك إلى حد ما بفضل دعم هذه اللجنة.

لقد أعلنت الأمم المتحدة هذا العقد عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار؛ ولقد كان من الصعب حتى اليوم معرفة كيفية تنفيذه في حالة بورتوريكو. إننا الآن عند منتصف العقد. ونحن ملتزمون بمفهوم إنهاء الاستعمار - شأننا، وأنا واثق من هذا، شأن أعضاء هذه اللجنة. ويجب على الأعضاء أن يعملوا على بدء عملية تتمشى مع القرار ١٥١٤ (د-١٥)، والقرار ٤٧/٤٣ الذي أعلن به العقد.

ونذكر بالموقف الذي اتخذه الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة العام الماضي:

"وذكر الوزراء بالقرار المتعلق ببورتوريكو الذي اتخذته لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، بتأييد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعضاء اللجنة، وأكدوا حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بمقتضى القرار ١٥١٤ (د-١٥) الصادر عن الجمعية العامة. وأعربوا عن ثقتهم في إقرار إطار قانوني في أقرب وقت ممكن، تمكينا لشعب بورتوريكو من ممارسة هذا الحق بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة." (A/49/287، الفقرة ٤٨)

وفي هذا العصر الذي يتسم بالتكامل والبحث عن حلول للمشاكل عن طريق الجهود المتضافرة، من غير الطبيعي عزل بورتوريكو عن بقية منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. إن بورتوريكو بحاجة لأن تكون مستقلة لتتخذ مكانها كدولة كاريبية ومن أمريكا اللاتينية جنبا لجنب مع سائر بلدان المنطقة، في السعي لإيجاد حلول حقيقية لمشاكل الدول الجزرية، التي يمكن أن يكون لها مستقبل ناصع إذا أمكنها العمل يدا بيد.

وإننا على ثقة بأن اللجنة سترقى إلى مستوى متطلبات هذه اللحظة التاريخية. ونحن من جانبنا، سنقف وقفة حازمة ونؤدي دورنا. ونريد من لجنة إنهاء الاستعمار أن تتخذ الإجراء اللازم، فهي تتحمل مسؤولية الابقاء على بورتوريكو مدرجة على جدول أعمالها، وبدء عملية تسفر عن حل محدد حاسم لمشكلة بورتوريكو الاستعمارية، التي ليست مشكلتنا نحن فحسب، وإنما أيضا مشكلة البشرية كلها.

تركت السيدة سانتانا ميليسيو المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة آنا م. لوبيز (اللجنة الوطنية لتحرير السجناء السياسيين وأسرى الحرب البورتوريكيين) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة لوبيز.

السيدة لوبيز (اللجنة الوطنية لتحرير السجناء السياسيين وأسرى الحرب البورتوريكيين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأخاطب اللجنة باللغة الإنكليزية وذلك أساسا لأن جانبا من الأمة البورتوريكية أجبر على الهجرة إلى الولايات المتحدة، وأنا نتاج تلك الهجرة. لكن هذا لا يعني أننا لم نعد بورتوريكيين ولا نمثل جانبا من الأمة البورتوريكية.

إسمي آنا لوبيز، وأنا منسقة فرع نيويورك للجنة الوطنية لتحرير السجناء السياسيين وأسرى الحرب البورتوريكيين. لقد ظلت لجنتنا تبعث بممثلين إلى اللجنة الخاصة لأكثر من ١٥ عاما، ونمدها بالمعلومات عن اعتقال المناضلين البورتوريكيين من أجل الحرية، ومحاكماتهم في محاكم الولايات المتحدة المحلية وسجنهم، حيث يقضون أحكاما بالسجن طويلة جدا تتراوح بين ٣٥ عاما و ١٠٦ أعوام، وتوفر للجنة آخر ما يستجد من معلومات عن ظروف سجنهم اللاإنسانية، التي تنتهك جميع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذه الظروف صورة مصغرة للظروف الاستعمارية العامة السائدة في بورتوريكو وفي المجتمعات البورتوريكية في أرض الشتات منذ غزى جيش الولايات المتحدة بورتوريكو عام ١٨٩٨.

كل عام نجيء إلى هنا، وعندما نمر عبر مدخل هذا المبني الضخم الذي بني قبل ٥٠ عاما، نرى اعلام جميع الدول مرفرفة. نرى أعلام مختلف البلدان الأعضاء في اللجنة الممثلة في هذا المحفل الدولي. ولكن عندما ينهض الشعب البورتوريكي ويكافح ليطالب بما يخصه بحق - أرض بورتوريكو الوطنية - مستخدما جميع الوسائل التي تحت تصرفه بوصفه أمة مستعمرة، تسجن الولايات المتحدة أبناء شعبنا وتجرم قضيتنا العادلة النبيلة الخاصة بتقرير المصير والاستقلال. إن أسرى الحرب والسجناء السياسيين البورتوريكيين مسجونون لأنهم يريدون

دولة ذات سيادة؛ لأنهم يقاومون استعمار الولايات المتحدة بالأسلحة، وهذا حق معترف به لأي شعب مستعمر. إنهم يريدون عـَلمَـهم ذا النجمة الواحدة يرفرف بمفرده، وليس مع علم الولايات المتحدة إلى جانبه، وهو الشيء الذي يذكرنا باستعمارنا المستمر. هناك أغنية فولكلورية بورتوريكية تقول "نريد أن تكون بورتوريكو ذات سيادة، لأن علم الولايات المتحدة لا يتسع لنجمتنا". إن الرموز مثل العلم لها قوة كبرى بالنسبة للشعب البورتوريكي حتى بعد ٩٧ عاما من مقاومة استعمار الولايات المتحدة. وبالنسبة لنا، فإن مقاتلينا من أجل الحرية المسجونين هم علمنا، وأنهم يتطلبون الكثير من الحماية واليقظة.

إن أهمية حملة العفو للإفراج غير المشروط عن أسرى الحرب والسجناء السياسيين البورتوريكيين تتوجت بتطور هام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ألا وهو يوم حقوق الانسان. ففي ذلك اليوم، نشرنا في صحيفة نيويورك تايمز رسالة مفتوحة موجهة الى رئيس جمهورية الولايات المتحدة من جميع الأحزاب السياسية البورتوريكية، وكذلك من كبار رجال الصناعة وزعماء النقابات والمسؤولين المنتخبين - من بورتوريكو ومن الولايات المتحدة - التمسنا منه فيها أن يمارس صلاحيته الرئاسية فيمنح العفو لمقاتلينا من أجل الحرية. ولم يرد رئيس الولايات المتحدة بعد على هذا التوافق السياسي الجماعي في الرأي، الذي تم التوصل اليه في عام ١٩٩٤. وقد نشرت الرسالة ذاتها في الصحف الكبرى الأخرى. وأرسل ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ التماس بنفس الطلب الى وزيرة العدل جانيت رينو والرئيس كلينتون. والأعضاء البورتوريكيون الثلاثة في كونغرس الولايات المتحدة تقدموا الى الرئيس كلينتون بنفس الطلب.

فماذا كانت نتيجة جميع هذه الجهود؟ بعد التوصل الى هذا التوافق السياسي في الرأي بأسابيع أعلن مكتب السجون الاتحادي، وهو تحت مسؤولية جانيت رينو، أنه نقل أسير الحرب أوسكار لوبيز - ريفيرا من سجن ماريون الاتحادي الرهيب الى سجن "الكاتراز للحراسة القصوي في جبال كولورادو". وهذا السجن الاتحادي الشائن يقع في منطقة معزولة من فلورانس، كولورادو. ولقد أبقي أسير الحرب أوسكار لوبيز - ريفيرا في وحدة خاضعة للمراقبة. وهو في الزنزانة ٢٤ ساعة في اليوم، محروما من النوم، ومعزولا اجتماعيا، ويخضع للتفتيش الجسدي المستمر حسب أهواء موظفي السجن. وأثناء هذه التفتيشات الجسدية يبحثون في جميع ثنايا جسده ويلكزونه لإذلاله. ولم يجتمع بأي زائر في السنوات التسع الأخيرة، مما يعني أن جميع زيارات الأصدقاء وأفراد الأسرة له تمت عبر زجاج يبلغ سمكه أربع بوصات، وبهواتف عاطلة لا يمكن الاتصال منها ولا إليها. ومن المسلم به أن هذه الظروف تعتبر كلها تعذيبا نفسيا، مما يشكل انتهاكا فادحا لحقوق الانسان. لقد كانت هذه استجابة الولايات المتحدة لجهودنا السياسية من أجل مقاتلينا البورتوريكيين في سبيل الحرية: ظروف قاسية ولا إنسانية على نحو متزايد في السجون انتهاكا لحقوق الإنسان.

هذه الانتهاكات هي كما يلي. إن الأحكام التي صدرت بحق السجناء شديدة جدا ولا تتناسب وأفعالهم. ويتعرض السجناء لتعذيب نفسي ولظروف تعسفية في السجن. وقد قضوا بالفعل فترات أطول من الفترات التي يقضيها معظم السجناء، بما في ذلك أولئك المحكومون في جرائم القتل. إن متوسط الأحكام التي تصدر بحق أسرى الحرب والسجناء السياسيين البورتوريكيين تزيد ٥٠٠ مرة عن تلك التي تصدر ضد السجناء العاديين عن القتل والاختطاف والاغتصاب والسرقة. وجميع مواطنينا المسجونين معتقلون على بعد آلاف الأميال عن أسرهم وأصدقائهم، مما يضاعف من عزلتهم وعذابهم. وجميعهم أبقوا في وحدات خاضعة للمراقبة، وحرموا من الرعاية الطبية وأنكرت عليهم الزيارات ويتم التدخل في زياراتهم القانونية وفي بريدهم. وبالإضافة الى ذلك، تتعرض السجينات البورتوريكيات الى الاعتداءات الجنسية من قبل الحراس الرجال في السجون.

إن ظروف السجون التي قاسى منها مواطنونا يمكن أن تقاس بالأذى والضرر الذي ألحقه الاستعمار بالأمة البورتوريكية.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي واضح إزاء الطابع الإجرامي للاستعمار، فإننا نريد أن نشير الى الطريقة التي شكل بها الاستعمار إبادة جماعية ضد شعب بورتوريكو. إن المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، تعلن أن: الإبادة الجماعية تعني أيا من الأفعال التالية، المرتكبة عن قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

"(أ) قتل أعضاء من الجماعة؛

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة؛

(ج) إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا؛

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة" (القرار ٢٦٠ ألف (د - ٣)، المرفق، المادة الثانية).

إننا نتهم الولايات المتحدة بأنها اقترفت الإبادة الجماعية فيما يتصل بهذه النقاط الأربع. وهناك مجالات أخرى نجد فيها تدابير استعمارية فعلية تسهم في حرب الإبادة الجماعية من جانب الولايات المتحدة ضد بورتوريكو.

والتعليم يمكن أن يكون أيضا أداة من أدوات الإبادة الثقافية. فمنذ عام ١٩٠٠ ما برحت سيطرة الولايات المتحدة على النظام التعليمي في بورتوريكو أداة يستخدمها المستعمر لتدمير الثقافة البورتوريكية وتشويه التاريخ وفرض وجهة نظر الولايات المتحدة تاريخيا. وقد تم التعبير بوضوح عن هذه الحقيقة بعبارات فكتور س. كلارك، وهو أمريكي شمالي ورئيس مجلس التعليم في بورتوريكو، في تقرير صادر في عام ١٨٩٨ الى حكومة الولايات المتحدة العسكرية في الجزيرة:

"اذا تم إضفاء الطابع الأمريكي على المدارس وتم إلهام المعلمين والتلاميذ بالروح الأمريكية ... فسيتحول تعاطف الجزيرة وآراؤها ومواقفها صوب حكومة أمريكية في أساسها. إن البورتوريكيين مسالمون ويتحلون بالمرونة .... ومُثُلهم في أيدينا وبإمكاننا أن نخلقها ونصوغها".

إن اللجنة التعليمية للجزيرة، التي عينتها الولايات المتحدة، أعربت عن رأيها حول وجوب أن يدرس النظام الدراسي العام في بورتوريكو بالانكليزية:

"نحن نؤيد تأييدا كاملا الرأي بأن التعليم ينبغي أن يكون بالانكليزية، فبورتوريكو الآن، وسيتكون من الآن وصاعدا، جزءا من الممتلكات الأمريكية، وسيكون سكانها أمريكيون".

إن عزم الولايات المتحدة على إبادة الثقافة البورتوريكية وفرض ثقافتها هي لكفالة الهدوء والاستقرار السياسيين، أصبح المبدأ التوجيهي للسنوات الـ ٥٠ التي تلت. واتضحت سياسة الإبادة الجماعية هذه بأوضح صورها في إلغاء اللغة الاسبانية كلغة للتعليم في هذا البلد الناطق بالاسبانية ومحاولة استبدالها باللغة الانكليزية كلغة رسمية في المدارس والمحاكم وفي التجارة. وتضمن برنامج الإبادة الجماعية هذا تشجيع الأنشطة الثقافية الأمريكية، ولا سيما الاحتفال بالأعياد الأمريكية التقليدية التي ليس لها أساس ثقافي أو تاريخي في التقاليد البورتوريكية.

وإزاء المقاومة الصارمة من جانب الشعب البورتوريكي، سلمت الولايات المتحدة بفشلها في القضاء على اللغة الاسبانية عندما أرغمت، في عام ١٩٤٨، على إعادة إقرار اللغة الاسبانية لغة رسمية في المدارس. ولكن، حتى يومنا هذا، تفرض الولايات المتحدة مضمونها الايديولوجي على مدارسنا، ولا تزال كتب التاريخ تقدم تاريخا مشوها لشعبنا.

فالإشارات الى أبطالنا الوطنيين ووطنييننا محذوفة وثروة بلدنا من الموارد الطبيعية تنكر علينا. وبدلا مـــن ذلـــك، خلقت صورة عن جزيرة فقيرة بغية تطوير عقلية الاعتماد على الغير والحفاظ عليها. ويجري التقليل من أهمية تاريخنا وأصوله الاسبانية والافريقية والتاينوية الى أدنى حد، بينما يجري التأكيد على تاريخ الولايات المتحدة ووجودها في الجزيرة، إضافة الى الشخصيات التاريخية الأمريكية وعملائها الاستعماريين في الجزيرة. ويتم اختيار مواد التدريس بعناية بحيث يشعر أطفال بورتوريكو بالولاء للولايات المتحدة وليس لبورتوريكو.

لقد أدركت الولايات المتحدة أنه كان من الضروري لتدمير الهوية الوطنية البورتوريكية إزالة جميع المراكز الثقافية والمقاومة الفكرية. وقد استخدمت الولايات المتحدة الإدارة الاستعمارية لقمع هذين المجالين من مجالات الوعي الوطني. ففي السبعينات، ونتيجة للإضرابات والمظاهرات الطلابية، قسمت الحكومة حرم جامعة بورتوريكو الى تسعة أجزاء بغية تحطيم وحدة الحركة الطلابية.

وثمة مجال آخر من مجالات الهجوم على الهوية الوطنية البورتوريكية هو محاولة القضاء على معهد الثقافة البورتوريكية الذي ما برح يعمل، منذ عام ١٩٥٦، على صون التراث الثقافي لأمتنا والنهوض به.

هذه المحاولات للقضاء على الثقافة البورتوريكية وسائل تستخدمها الولايات المتحدة لإخضاع الشعب الذي تستعمره. والولايات المتحدة تفهم أن قوة الشعب ومصدر مقاومته يكمنان في ثقافته.

أنتقل الآن الى مسألة التهجير القسري للأمة البورتوريكية وتشتيتها تحت ادعاء زائف بأن بورتوريكو تكتظ بالسكان رتبت الولايات المتحدة وعملاؤها الاستعماريون لتهجير خمسي سكان بورتوريكو الى المناطق الحضرية الخربة في الولايات المتحدة لاستغلالهم كمصدر للأيدي العاملة الرخيصة. وكان دافع الولايات المتحدة وراء تنفيذ سياسة التهجير هذه وجود حركة عمالية في الجزيرة بدأت ترى أن الحزب الوطني هو أفضل من يمثل مصالحها العمالية. وقد اتضح ذلك بجلاء أثناء إضراب عام ١٩٣٦ عندما أهاب عمال قصب السكر بدون بيدرو ألبيزو كامبوس - رئيس الحزب الوطني آنذاك - كي يمثلهم في نزاعهم مع شركات السكر الأمريكية. هذا بالإضافة الى أن تأثير الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة على بورتوريكو خلق الظروف التي تساعد على مقاومة سيطرة الولايات المتحدة على الجزيرة.

وهذه العوامل دفعت الولايات المتحدة الى تنفيذ نهج يقوم مقام "صمام الإفلات" لتهدئة الظروف المسببة للعصيان المسلح في الجزيرة؛ فقررت إرسال ممثلين عن الشركات الأمريكية الى الجزيرة لترويج وعود كاذبة بحياة أفضل في الولايات المتحدة، ثم دعمت ذلك بإعانة النقل الجوي والبحري لتسهيل الهجرة الجماعية لإبناء بورتوريكو من الجزيرة. وأدت حاجة شعبنا الملحة الى الهروب من الظروف الاقتصادية التي خلقتها الولايات المتحدة الى هجرة ٧٠٠ ١٨ شخص بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٥٠، و ٠٠٠ ٦١٥ شخص بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠. وخلال هذه الفترة ثبت زيف إدعاء الولايات المتحدة بشأن "اكتظاظ السكان" في بورتوريكو، حينما ساعدت في إحضار ٠٠٠ ٢٧٥ من الكوبيين المنفيين المنتمين الى الجناح اليميني ومن الأمريكيين الشماليين الى بورتوريكو، لكي يتسلموا وظائف كانت لولا ذلك من حق أبناء الشعب البورتوريكي، ولكي تزيد من عدد المتعاطفين السياسيين الموالين لأمريكا بالنسبة لمجموع السكان. هذه هي قضية الشتات الحالي الذي يعيشه البورتوريكيون: ٣ ملايين منهم في الولايات المتحدة، و ٣,٥ مليون في الجزيرة؛ مما يشكل أكبر نسبة للتهجير القسري للسكان في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وهو نتيجة السياسات التي تتعمد الولايات المتحدة تنفيذها في الجزيرة في المجالين السياسي والاقتصادي، والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم.

أما البورتوريكيون الذين أجبروا على الهجرة الى مدن الولايات المتحدة فقد وجدوا أنفسهم يعيشون في ظروف دون آدمية، يشغلون أعمالا مجهدة بأجور زهيدة في مؤسسات استغلالية، أو في القطاع الزراعي في ظروف شبه اقطاعية.

وخضعوا جميعا لعنصرية مجتمع الولايات المتحدة الذي درج فيه على احتقار لغة المهاجرين الجدد وعاداتهم وقيمهم.

وثمة مجال آخر تمارس فيه هذه الإبادة الجماعية - كما وصفها ملتمسون آخرون، يتعلق بالتعدين وبتدمير بيئة بورتوريكو، كطريقة أخرى لتفريغ الجزيرة من سكانها. فاليوم، ما زالت الولايات المتحدة تواصل إخلاء جزيرة بورتوريكو من سكانها في محاولة لاكتساب أراضي المناطق الوسطى من الجزيرة لشركات التعدين الأمريكية والأجنبية، لكي تنهب معادنها الاستراتيجية. وعملية تفريغ بورتوريكو من السكان تحققت أيضا عن طريق التعقيم الجماعي لـ ٤٠ في المائة من النساء في سن الحمل، و ٢٥ في المائة من الرجال بحلول السبعينات. والمواقع التي تمت فيها أكبر عمليات التعقيم هي نفسها مواقع التعدين الاستراتيجي. وهذا المشروع يطلق عليه خطة ٢٠٢٠. وبالفعل انتزعت بالقوة، في إطار هذا المشروع، ملكية الأراضي من المقيمين في مناطق التعدين. ومن المفترض أن تستكمل خطة ٢٠٢٠ بحلول عام ٢٠٢٠. وبها ستتحول بورتوريكو الى مستعمرة عسكرية - صناعية لاستخراج المعادن الاستراتيجية للترسانات العسكرية. وقد استكملت جميع الهياكل الأساسية لتنفيذ هذه الخطة. وتجري الآن عملية بناء ١١ مجمعا صناعيا عسكريا بالقرب من القواعد العسكرية للولايات المتحدة. وستقوم هذه المجمعات بتجهيز جميع المعادن الاستراتيجية التي ستستخرج من أراضي بورتوريكو. وفي ٤ تموز/يوليه حدثت احتجاجات جماعية في مدن أدخونتاس وأوتوادو ولاريس الجبلية بغرض وقف تعدين النحاس الذي ترخص به الحكومة الاستعمارية دون وجه حق.

وستجني الولايات المتحدة فوائد اقتصادية هائلة من خطة ٢٠٢٠. وبورتوريكو مساحتها ١٠٠ ميل طولا و ٣٨ ميلا عرضا أو ٤٢٣ ٣٤ ميلا مربعا. وكل حفرة مفتوحة لاستخراج النحاس سيكون اتساعها ميلا وعمقها ٠٠٠ ١ قدم. وبالتالي فإن عواقب هذا التعدين ستكون شديدة لأنه سيؤثر تأثيرا شديدا على التوازن الايكولوجي، وسيؤدي الى تلوث جميع مصادر المياه التي يستخدمها السكان الأصليون مما يجعل الحياة مستحيلة في بورتوريكو، وسيحول المدن الجبلية في وسط بورتوريكو التي تنتج أحسن أنواع البن في العالم الى أرض ملوثة مهجورة. وهذه هي جريمة إبادة الأجناس.

في هذا العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ما زالت بورتوريكو مستعمرة. وواجب اللجنة الخاصة الأخلاقي هو إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله، حتى في وجه بلد استعماري قوي مثل الولايات المتحدة. إننا، بكل احترام، نطلب من اللجنة بعد أن تستعرض بياني هذا، أن يتضمن قرارها مطالبة الولايات المتحدة على سبيل الاستعجال بتحويل جميع السلطات الى الأمة البورتوريكية حتى تتمكن من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال، والإفراج دون شروط عن جميع السجناء السياسيين وأسرى الحرب المحتجزين بصفة غير قانونية في سجون الولايات المتحدة، وإعادة المناضلين من أجل الاستقلال الى الوطن وعدم محاكمة المختبئين منهم.

فتلحيا بورتوريكو الحرة المستقلة وذات السيادة! حرروا جميع أسرى الحرب والسجناء السياسيين البورتوريكيين فورا!

تركت السيدة لوبيز المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فرناندو مارتن (حزب الاستقلال البورتوريكي) مقعدا الى طاولة اللجنة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد مارتن.

السيد مارتن (حزب الاستقلال البورتوريكي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمي فرناندو مارتن غارسيا، وأنا نائب رئيس حزب الاستقلال البورتوريكي الذي أمثل أمام هذه اللجنة نيابة عنه. أهنئ اللجنة على قرارها بعقد جلسات الاستماع هذه بشأن الحالة الاستعمارية في بورتوريكو، والتي يمكن للجنة من خلالها أن تجمع معلومات عن آخر التطورات السياسية والقانونية في العلاقات بين بورتوريكو والدولة القائمة بالإدارة، أي الولايات المتحدة الأمريكية. إن الاستمرار في فحص هذه

الحالة والنظر فيها لهو الدليل الحي على أن شعب بورتوريكو ما زال، في أعين المجتمع الدولي، خاضعا لنظام من التبعية السياسية. وهذا بدوره يجعله استثناء رئيسيا من التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥).

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قامت الحكومة الاستعمارية التي تحبذ الضم بإجراء استفتاء في بورتوريكو لتحديد الخيارات بالنسبة لمركزها السياسي. وعلى الرغم من أن ذلك الاستفتاء الذي لم يكن ملزما - لا بموجب القانون الدولي ولا قانون الولايات المتحدة - كان متحيزا لصالح الضم، فقد مني ذلك الخيار الزائف بالهزيمة. ذلك أن توحيد القوى بين من يفضلون درجة أكبر من الحكم الذاتي بإجراء تغييرات في النظام الحالي، ومن يفضلون منا الاستقلال وشاركوا في عملية التصويت، تجاوز نسبة ٥٠ في المائة من الأصوات. وأحيلت النتائج الى كونغرس الولايات المتحدة ورئيسها مشفوعة بنداء من الهيئة التشريعية البورتوريكية بأن يستجيب الكونغرس لتلك النتائج. أما الحجة التي أجري على أساسها الاستفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والذي رعته الحكومة المحلية، فقد كانت على وجه التحديد عزوف الكونغرس في عام ١٩٩١ عن اعتماد تشريع ينص على إجراء استفتاء شعبي تحت رعاية الولايات المتحدة، ورأيها القائل بضرورة أن يكون البورتوريكيون أنفسهم هم أصحاب المبادرة في اقتراح إجراء أي تغيير في العلاقات.

ورغم أن مكتب رئيس الولايات المتحدة أعلن في أوائل عام ١٩٩٤ أنه سينشئ لجنة خاصة مشتركة بين الوكالات تكلف، في جملة أمور، بتوصية حكومة الولايات المتحدة بمسار عمل بشأن بورتوريكو على أساس نتائج استفتاء عام ١٩٩٣، فإن تلك اللجنة المشتركة بين الوكالات لم تشكل رسميا إلا في بداية عام ١٩٩٥. واستنادا الى مصادر من اللجنة ذاتها، بدأت اللجنة عملها فعلا، وستكون مع بداية الشهر القادم قد التقت بجميع الأحزاب السياسية الرئيسية، بما فيها حزب الاستقلال الذي سيستجيب لدعوة تصدر اليه في هذا الصدد. وحتى هذا التاريخ لم تصدر عن اللجنة ولو إشارة عابرة عن أي موعد محدد تعتزم فيه استكمال تقرير يتضمن توصيات.

وهذا الافتقار الى اتخاذ الاجراء الفعال من قِبَل الفرع التنفيذي ضاعفه غياب مبادرات ملموسة يتخذها الكونغرس استجابة لنتيجة الاستفتاء. وأعلنت لجنة مجلس النواب في الولايات المتحدة التي لها سلطة قضائية على الأقاليم والممتلكات والتي هي الآن تحت سيطرة الحزب الجمهوري أنها ستعقد جلسات استماع تبدأ في أيلول/سبتمبر بغية الاستماع الى آراء في بورتوريكو والولايات المتحدة بغرض وضع قانون يأتي استجابة لنتيجة الاستفتاء. ويمكن أن تكون هذه فرصة لإعادة تنشيط عملية التشاور والبحث في الكونغرس فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لبورتوريكو. ويمكن أن تهيىء أيضا الجو السياسي الصحيح لتشجيع اللجنة المشتركة بين الوكالات على اتخاذ موقف مفيد حيال المسألة، لأن اللجنة التابعة للكونغرس ستلتمس بلا شك آراء البيت الأبيض في جلسات الاستماع.

وهذه التطورات - التي هي ايجابية حيث أننا نعتقد على نحو لا خطأ فيه بوجود الحاجة الى التشجيع على قيام حكومة الولايات المتحدة باستعراض قضية بورتوريكو - حدثت على نطاق واسع على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الانضمامية والممثلون الرسميون للحزب الذي يرعى النظام الاستعماري الحالي، الذي يفضل عدم بحث موضوع مركز بورتوريكو في الكونغرس أو في حكومة الولايات المتحدة. فالحكومة الانضمامية تخشى من أن هذا البحث سيؤدي الى رفض الكونغرس احتمال الضم نفسه، في حين أن الحزب الذي يرعى النظام الحالي يخشى من أن النتيجة التي تسفر عنها أية مداولات ستضعف الثقة، في نهاية المطاف بهذا النظام القائم على التبعية السياسية.

أما الذين لديهم منا بعض الخبرة في معالجة مسألة المركز السياسي لبورتوريكو فيعلمون أنه لا توجد أسباب لتفاؤل قوي. ولكننا نعلم أيضا أنه ينبغي لنا ألا نفوت أية فرصة لتعزيز موقفنا في مجال المناقشة بشأن بورتوريكو في الولايات المتحدة، لا لشيء إلا لأن القوى الموجودة بيننا التي

تؤيد انهاء الاستعمار بصورة حقيقية لا تتوفر لها في الوقت الراهن أداة أفضل من حفز وتعزيز الوعي في الولايات المتحدة إزاء التناقضات والمخاطر المحيطة بذلك البلد بسبب إدامة الاستعمار أو بسبب أية مبادرة ممكن اتخاذها في المستقبل لصالح الضم.

ولقد حان الوقت أذن لإجراء محاولة - من قبل المجتمع الدولي ومن القطاعات التابعة لحكومة الولايات المتحدة والتي تدرك بوضوح تام تلك الحاجة - لاتخاذ خطوات ايجابية بشأن حاجة بورتوريكو الى تجاوز مركزها الاستعماري الراهن. وإحدى الخطوات في ذلك الاتجاه ستكون بالتأكيد اتخاذ قرار بالإفراج عن البورتوريكيين المسجونين بسبب قيامهم بأنشطة تتعلق بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو. وهذه الخطوة لن تكون اجراء عادلا ودليلا على روح المصالحة مع حركة الاستقلال البورتوريكية فحسب، والتي حوكمت وضويقت مضايقة شديدة في السنوات الأخيرة؛ بل وستكون أيضا اعترافا بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي تحدث في العالم وفي المنطقة، والتي تتطلب موقفا جديدا في الولايات المتحدة إزاء بورتوريكو، ومناسبة وشرعية مطمحها الى ممارسة سيادتها الكاملة. ويتعهد حزبي باتخاذ هذه الخطوات الفعالة في الوسط الحكومي والسياسي في الولايات المتحدة بغية نيل هذا القرار بشأن السجناء السياسيين.

وأنني على ثقة بأننا سنشهد في العام المقبل - وبخاصة بعد أن تحسم مسألة المرشحين الرئاسيين من الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة - مناقشات مكثفة في الولايات المتحدة بشأن بورتوريكو. وسنشهد أيضا ظهور بارامترات تتصف بمزيد من الوضوح بشأن تسوية القضية الاستعمارية لبورتوريكو.

والموقف المتصف بالتيقظ والمثابرة الذي تتخذه هذه اللجنة في هذه العملية - وهي المستأمنة على الفضيلة والرأي العام الدولي - ينبغي أن يكون حافزا على كفالة أن تتوج هذه العملية، في هذا العقد الدولي لإنهاء الاستعمار، بمنح كامل السيادة والاستقلال لشعب بورتوريكو.

ترك السيد مارتن المقعد المخصص

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة جينيفر غرين (مركز الحقوق الدستورية) مقعدا الى طاولة اللجنة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة غرين.

السيدة غرين (مركز الحقوق الدستورية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنا محامية وأعمل في مركز الحقوق الدستورية. ويسعى المركز منذ زمن بعيد الى دعم الاستقلال البورتوريكي ومكافحة قمع الحكومة للمناضلين من أجل إنهاء الاستعمار الذي تمارسه الولايات المتحدة. ويستمر القمع هذا العام دون هوادة مع اختلافات طفيفة. وتواصل حكومة الولايات المتحدة سجن ومضايقة المناضلين الذين يدافعون عن استقلال بورتوريكو، ومنع المناضلين وأفراد أسر المقتولين من الوصول الى السجلات الحكومية، والانكار على الأفراد الحق في المطالبة بمواطنيتهم بالذات. ويواصل مسؤولو الشرطة اساءة استعمال سلطتهم. وتواصل القوات المسلحة للولايات المتحدة وجودها المدمر، وتوجد لدى القوات البحرية خطط لإقامة نظام رادار جديد يحدث المزيد من الأضرار البيئية والاقتصادية.

وفيما يتعلق باحتجاز الذين يكافحون من أجل استقلال بورتوريكو، قدم مركز الحقوق الدستورية، والرابطة الأمريكية للفقهاء القانونيين وحملة ٩٢ (اوفنسيفا ٩٢)، وهي جماعة بورتوريكية من أجل العفو، التماسا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الى لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بالنيابة عن ١٥ سجينا سياسيا بورتوريكيا معظمهم مسجونون منذ عام ١٩٨٠. ولقد زودنا اللجنة الخاصة هذا العام بنص هذا الالتماس. ونحث أعضاؤها على مراجعة هذه الوثيقة التي تتضمن أيضا موجزا للآراء القانونية بشأن عدم شرعية استعمار بورتوريكو.

ويؤكد الالتماس المقدم الى منظمة الدول الأمريكية على أن تجريم المناضلين السياسيين

واستمرار سجن الاستقلاليين ينتهكان ميثاق منظمة الدول الأمريكية، والإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان والمعايير العرفية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولقد صدرت أحكام تأديبية سياسيا قاسية جدا على السجناء، رجالا ونساء، لا تتناسب أبدا مع الأحكام الصادرة بحق المدعي عليهم غير السياسيين. فعلى سبيل المثال، تلقى ١١ من ١٥ سجينا أدينو بتهمة التآمر والتحريض وتهم ذات صلة أحكاما بالسجن يبلغ متوسطها ٧٠ سنة في حين كان متوسط الحكم بالسجن على جميع الأشخاص المدانين بارتكاب أعمال قتل بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٨٥ في الولايات المتحدة ٢٢ سنة، وبارتكاب أعمال اغتصاب ١٢ سنة وبحيازة أسلحة وأسلحة نارية صغيرة أربع سنوات.

وبالاضافة الى طول مدة الأحكام، عزل الاستقلاليون في زنزانات داخل السجون، من قبيل سجن النساء السيء الصيت في لكسنغتون، وتعرضوا لمضايقات جسدية وعمليات نقل تأديبي وغيرها من ضروب المعاملة التمييزية. والأوضاع في سجن لكسنغتون وفي سجن ماريون للرجال الموجود في إلينوي، والذي يتصف بأقصى درجة من التدابير الأمنية، نددت به المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مثل هيئة العفو الدولية. وهذه المعلومات الموثقة قدمت مع الالتماس المقدم الى منظمة الدول الأمريكية ويمكن توفيره لهذه اللجنة. واليوم، يقبع أحد السجناء، وهو أوسكار لوبيز - ريفيرا، في السجن الخاص الجديد الذي يتصف بدرجة عالية من التدابير الأمنية، والكائن في فلورنس، كولورادو.

ويطلب الالتماس أن تقبل لجنة البلدان الأمريكية باستعراض قضايا السجناء، وأن تفرض من ثم على حكومة الولايات المتحدة أن تطلق سراحهم، أو كحد أدنى، أن تسمح بنفيهم الى بلد تكون حكومته على استعداد لمنحهم حق اللجوء السياسي.

وتتضمن الوثائق المقدمة الى منظمة الدول الأمريكية بيانات مؤازرة مع السجناء السياسيين أصدرتها منظمات وأفراد، مثل مجلس النواب والشيوخ في كومنولث بورتوريكو، ورئيس بلدية نيويورك السابق ديفيد دينكنز، والرابطة الدولية لمناهضة التعذيب، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، والمؤتمر الدولي للمحامين السود، والمجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة الأمريكية، والنقابة الوطنية للمحامين، وكنيسة المسيح المتحدة، والكنيسة الميثودية المتحدة، وقسم علم النفس بجامعة بورتوريكو.

ومثلما يدرك أعضاء اللجنة دون ذلك، يجب على الملتمسين لدى تقديم طلب الى لجنة البلدان الأمريكية أن يظهروا أنه لا توجد لديهم وسيلة فعالة للانتصاف في محاكم الولايات المتحدة. وتم في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٤ تقديم طلبات إضافية مشفوعة بهذه الحجج الى اللجنة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. والدليل على الموقف العدائي الذي تتخذه محاكم الولايات المتحدة تجاه طلبات الاستقلاليين هو الحكم بأن التحجج بالقانون الدولي لإنهاء الاستعمار غير "ذي صلة". وهذا التقييد يعوق بشدة حق البورتوريكيين الذين يكافحون من أجل الاستقلال في أن يحاكموا محاكمة قانونية أصولية.

والاعتداءات لا تزال مستمرة على الناشطين. وأحدها ممارسة المراقبة السياسية غير المشروعة، بصرف النظر عن تحريم المحكمة العليا لبورتوريكو لها بشكل قاطع وواضح. والناشطون يواصلون جهودهم للحصول على وثائق حكومة الولايات المتحدة، وسلطات الحكومة ترفض الكشف عن نشاطها غير المشروع كشفا تاما.

وفي العام الماضي وجدت خزائن مليئة بملفات للاستخبارات السياسية أمرت المحكمة العليا بإعادتها الى أصحابها أو تدميرها، في مقري الشرطة في مایاغيز وأريسيبو. وتوجد ملفات أخرى للاستخبارات السياسية تحتفظ بها شعبة الاستخبارات بشركة التليفون البورتوريكية.

وتواصل حكومة الولايات المتحدة الامتناع أيضا عن كشف وثائق متعلقة بالاعتداءات المرتكبة في السابق ضد ناشطين. ومثال واحد على ذلك أنه في ١٩٧٦ أغتيل سانتياغو ماري بيسكيرا، وهو ناشط من مؤيدي الاستقلال، وكان يبلغ من العمر ٢٣

عاما. واتهم شخص بمقتله، ولكن في ١٩٨٤، ادعى وكيل النيابة المسؤول عن التحقيقات الأصلية أنه ربما كان قد حدث تكتم على المعلومات وأن القاتل كان قد تقابل سرا مع عميل لوكالة الاستخبارات المركزية. ويعمل مركز الحقوق الدستورية وكيلا عن والد سانتياغو، خوان ماري براس، في جهوده للحصول على الملفات وأية معلومات أخرى من حكومة الولايات المتحدة بشأن مقتل إبنه.

إن سوء تصرف الشرطة ووقف الحريات المدنية يمثلان موضوعا آخر. فمجمعات الإسكان العامة في بورتوريكو استولى عليها بالقوة الحرس الوطني - الذي تدربه وتموله القوات المسلحة للولايات المتحدة - في انتهاك لأبسط حقوق الإنسان المنصوص عليها في دستوري الولايات المتحدة وبورتوريكو وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان. إن حاكم بورتوريكو يدعي سلطة أصيلة لتعليق الضمانات الدستورية الطبيعية ولاستخدام القوة المسلحة للسيطرة على السكان المدنيين.

وحكومة الولايات المتحدة لا تزال تنكر على البورتوريكيين واحدا من أهم الحقوق الأساسية: حق الفرد في أن يقرر جنسيته. لقد أكد المئات من البورتوريكيين جنسيتهم البورتوريكية بالتوقيع على تعهد بناء على قَسَم بالعمل على التخلي عن جنسية الولايات المتحدة وطلب جنسية بورتوريكو. والولايات المتحدة ترفض الاعتراف بهذه البادرة. ومرة أخرى، تعد قضية خوان ماري براس دليلا على ذلك. ففي شهر تموز/يوليه الماضي ذهب السيد ماري براس الى السفارة الفنزويلية وتخلى عن جنسية الولايات المتحدة. ووفقا لموظفي الهجرة التابعين للولايات المتحدة، فإن هذا التصرف، عندما تقره حكومة الولايات المتحدة، تكون نتيجته مركز "مواطن أجنبي غير موثق"، وليس الاعتراف بالجنسية البورتوريكية. ومع ذلك ترفض وزارة خارجية الولايات المتحدة حتى الآن الاعتراف بممارسة السيد ماري براس حقه في التخلي عن جنسية الولايات المتحدة.

إن بورتوريكو لا تزال ساحة للتجارب والاختبارات العسكرية على أسلحة ووسائل حرب الولايات المتحدة بما يضر بالشعب الذي أخذت أرضه وحياته.

وبحرية الولايات المتحدة تطور في الوقت الراهن مشروع لاخاس وهو - كما قال زملائي - نظام لضبط ومراقبة الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات. ومن المخطط بناء مركز رادار في قلب مدينة لاخاس الجنوبية الغربية الزراعية الخصبة، ويتكون المركز من مرسل ومستقبل يفصل بينهما ٥٠ ميلا على الأقل. وسيشتمل المشروع على وضع ٧٤٤ هوائيا مستقبلا ارتفاع كل منها ١٩ قدما عبر ٢٠٠ فدان من حقول قصب السكر والفصفصة والرز وتربية المواشي.

وسيبنى المرسل في فيكيس، وهي جزيرة مساحتها ٠٠٠ ٣٣ فدان تبعد ٥٠ ميلا عن الساحل الشرقي. ويقول السكان إن المرسل من شأنه أن يضر بصناعة سياحة ناشئة تتطور للتغلب على معدل بطالة قدره ٥٠ في المائة. ومعارضة المرسل تقوم على الاستياء من وجود القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة التي تغطي فعلا ثلثي الجزيرة.

ومؤخرا، دعت البحرية رئيس بلدية لاخاس وبعض المزارعين البورتوريكيين الى فرجينيا، حيث توجد المئات من الهوائيات مقامة في وادي فرجينيا الخصب. وكان الغرض كسب قبول مشروع لاخاس. ولكن رئيس بلدة لاخاس - بعد أن نظر الى وادي فرجينيا، قال:

"إنهم لن يفعلوا ذلك بوادينا. ينبغي أن ننقذه للزراعة، وليس للهوائيات".

وفي ٢ تموز/يوليه من هذا العام، تظاهر الآلاف من الناس في لاخاس ضد خطة البحرية. وكان بين المتظاهرين مسؤولون دينيون وسياسيون وبيئيون. وأدانت لجنة إنقاذ وتنمية فيكيس مؤخرا مشروع بناء المرسل. ووفقا لبيان صدر مؤخرا، فإن الموجات المتناهية الصغر (الميكروويف) التي تنتج عن هذا النوع من المرسلات تمثل خطرا كبيرا محتملا على البيئة وعلى صحة المجتمع واعتداء على السلامة المادية للموارد الثقافية التاريخية.

إن الجبهة الموحدة للدفاع عن وادي لاخاس منظمة أخرى أنشأها أفراد من قطاعات سياسية ودينية واجتماعية مختلفة بغرض منع انشاء مشروع لاخاس. وأحد الأسباب التي يرونها هو التنمية الزراعية الراهنة في وادي لاخاس: حيث يطبق فيه نظام الري الوحيد في بورتوريكو. وبالاضافة الى هذا، تشير الجماعة الى مختلف الدراسات التي تشير الى مشاكل صحية تسببها المجالات الكهرو - مغنطيسية.

وقد استنكر المشروع الكاريبي للعدل والسلم أيضا خطط الولايات المتحدة لإقامة نظام رادار. وأعضاؤه يرون أن ذلك المشروع يمثل تهديدا للأمن الوطني ويطلبون من المسؤولين الحكوميين تقييم تأثير الرادار على الشعب البورتوريكي.

ومؤخرا نشرت شركة إرسالية بورتوريكو الصناعية المتحدة، وهي منظمة تعمل في ميدان الدفاع عن الموارد الطبيعية والبيئة، مقالة طرحت فيها بعض الأسئلة بشأن مشروع الرادار المقترح. وأبرزت المقالة الافتقار الى التحليل للتلوث الكهرومغناطيسي المحتمل، وعدم توفر الوضوح بشأن ما إذا كان المشروع سيستخدم لأغراض عسكرية، وتعارض المصالح المحتمل بين الوكالات الحكومية المشتركة في تصميم وبناء المشروع والوكالات التي ستعد بيان الأثر البيئي المترتب عنه.

ويقول مسؤولون اتحاديون في الولايات المتحدة بشكل غير علني أن المعارضة لن يكون لها تأثير كبير على المشروع، الذي تؤيده إدارة كلنتون باعتباره أحدث سلاح في الكفاح ضد تهريب المخدرات.

وبالاضافة الى مشروع لاخاس، هناك أعمال أخرى خططت لها للولايات المتحدة لها تأثيرات ضارة على البيئة والاقتصاد البورتوريكيين.

لقد وافق كونغرس الولايات المتحدة مؤخرا على مشروع يقضي بتخصيص حوالي ٢٠ مليونا من الدولارات لإنشاء سد على نهر لتسهيل التنمية الصناعية. ووفقا لناشطين في بورتوريكو، فإن هذا المشروع ما كان يتسامح بشأنه في الولايات المتحدة بسبب نجاح الحركة البيئية في زيادة الوعي بأن الخسائر أكثر بكثير من المكاسب في مشاريع السدود.

وهناك إضراب وطني مقرر القيام به في نهاية هذا الشهر نتيجة لتشريع معروض في المجلس التشريعي يسعى الى تحديد الحد الأدنى للأجر لبعض قطاعات المجتمع. وبالاضافة الى هذا، يسعى المجلس التشريعي الى استحداث نظام للعمل "بأوقات مرنة"، أو بدوامين، للقضاء على دفع أجر عن ساعات العمل الاضافية. وهذا مثال آخر على جهود الحكومة البورتوريكية للتوفيق بين قوانينها وبين بعض أسوأ الاتجاهات الراهنة في الولايات المتحدة. ويبدو أن هذا يرمي الى إعداد بورتوريكو لمركز الولاية، ضد رغبات الشعب البورتوريكي.

وفي هذه الدورة، نحث اللجنة الخاصة على النظر في إصدار نداء من أجل: انهاء استعمار الولايات المتحدة غير المشروع لبورتوريكو؛ والإفراج الفوري غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين وأسرى الحرب البورتوريكيين؛ والإنهاء الفوري للتواطؤ، بما في ذلك التدريب والتمويل، بين السلطات العسكرية وسلطات الشرطة التابعة للولايات المتحدة ومثيلتها التابعة لبورتوريكو؛ والإنهاء الفوري لجميع أنواع القمع والمراقبة التي تمارس ضد الناشطين السياسيين؛ والإفراج الفوري عن جميع الوثائق المتصلة بأنشطة حكومة الولايات المتحدة القمعية غير المشروعة؛ وأخيرا، الوقف الفوري لمشروع رادار لاخاس وجميع الانتهاكات الأخرى لسيادة بورتوريكو الإقليمية.

تركت السيدة غرين المقعد المخصص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون اللجنة قد استمعت الى آخر الملتمسين.

ووفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها الـ ١٤٤٢، يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، سترجئ اللجنة النظر في المسألة الى دورتها لعام ١٩٩٦.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2028 و A/AC.109/L.1834)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتصل بهذا البند، معروض على اللجنة أيضا مشروع قرار شاركت في تقديمه بابوا غينيا الجديدة وفيجي، وارد في الوثيقة A/AC.109/L.1834 التي جرى توزيعها في ١١ تموز/يوليه.

وأعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة ليعرض مشروع القرار.

السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انني ممتن لإتاحة الفرصة لي لأعرض مشروع القرار المتصل بمسألة كاليدونيا الجديدة.

لابد أن أعضاء اللجنة قد لاحظوا أن مشروع القرار لا يختلف أساسا عن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي: هناك فقط تغيير طفيف في الفقرة ٣، لأنه في هذا العام ليس هناك أي إشارة الى تفاصيل أنشطة تعدين النيكل في كوبيتو والى الأنشطة الاقتصادية الأخرى. والذي أبقي عليه في الصياغة الحالية للفقرة ٣، هي أنها ترحب، عموما،

> "بالتدابير التي اتخذت لتعزيز وتنويع اقتصاد كاليدونيا الجديدة في جميع الميادين وتشجع على اتخاذ مزيد من هذه التدابير وفقا لروح اتفاقات ماتينيون".

ويلاحظ أعضاء اللجنة أن مشروع القرار، في ديباجته وفي فقرات منطوقه، يسلم بالجهود التعاونية التي تبذلها جميع الأطراف المعنية في تطوير كاليدونيا الجديدة لإعداد سكان الإقليم لإجراء تقرير المصير في نهاية الأمر وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتمشيا مع روح اتفاقات ماتينيون.

وترويجا لمشروع القرار، يود وفدي أن يشكر أعضاء المجتمع الدولي على تفهمهم وتأييدهم، وأعضاء اللجنة الخاصة على الأسلوب الإيجابي الذي تناولوا به مسألة كاليدونيا الجديدة عبر السنين.

ولعل اللجنة تذكر أنه تم، أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي المكرسة لاستعراض منتصف المدة للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار، التي عقدت مؤخرا في ترينيداد وتوباغو، تسليط الأضواء، من خلال عروض الخبراء للحالة الراهنة فيما يتصل بكاليدونيا الجديدة، على عدد من العوامل الهامة، التي اعتقد أن معظم أعضاء اللجنة يعرفونها تمام المعرفة. وفي تقييمنا لانخراط الأنشطة الاستثمارية الأجنبية في كاليدونيا الجديدة، ولا سيما في قطاع التعدين، لوحظ أن تلك الأنشطة تركت آثارا عكسية على البيئة، وأثرت بالتالي على جوهر أسلوب معيشة شعب الكاناك، منكرة عليه حقوقه في موارد الأرض وتنمية قدرته الحقيقية عن طريق التنوع. وهذه الشواغل روعيت مراعاة تامة في مشروع القرار.

إن الحالة في كاليدونيا الجديدة دليل على إدامة حالة استعمارية ينكر فيها على الشعب الأصلي القدرة على التأثير بفعالية على القرارات المتصلة بحماية مصالحه المشروعة. وفي هذا الصدد، ومن منظور أوسع، أود أيضا أن استرعي انتباه اللجنة أن الحالة الاستعمارية المستمرة في كاليدونيا الجديدة قد سمحت بإبقاء المنشآت العسكرية وأنشطة الحكومة الفرنسية في ميدان التجريب النووي في المحيط الهادئ، التي هي تهديد مباشر لبقاء جميع سكان جزر المحيط الهادئ.

ان شعوب جنوب المحيط الهادئ وحكوماتها تتوق بشدة الى أن تتمتع منطقتها بمركز المنطقة اللانووية. وان كاليدونيا الجديدة الحرة التي تعمل بالاشتراك مع بقية الأمم والشعوب في جنوب المحيط الهادئ هي حالة مرغوبة يمكن أن تحمي مصالح جميع سكان جزر جنوب المحيط الهادئ. ولهذا فإنني أحث المجتمع الدولي على مواصلة تأييد قضية كاليدونيا الجديدة، لصالح حق جميع قطاعات المجتمع في تقرير مصيرها بطريقة تلبي رغباتها وفي وئام مع جيرانها.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أشكر أعضاء اللجنة على دعمهم المستمر وتفهمهم لمسألة

كاليدونيا الجديدة وأن أزكي مشروع القرار وأن أوصيهم باعتماده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أنه ليس هناك أعضاء آخرون يرغبون في التكلم بشأن مشروع القرار A/AC.109/L.1834، هل لي أن أعتبر أن اللجنة على استعداد لاعتماده بدون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.1834 (A/AC.109/2034).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك تختتم اللجنة نظرها في هذا البند.

التقرير الثاني بعد المائة للفريق العامل (A/AC.109/L.1835)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استرعي انتباه الأعضاء الى خطأ مطبعي. الوثيقة بعنوان "التقرير الأول بعد المائة ..." بدلا عن أن تكون "التقرير الثاني بعد المائة...".

هل هناك أي تعليقات على التقرير؟

السيد تشرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لسوء الحظ أن وفد الاتحاد الروسي أنكرت عليه فرصة المشاركة في اجتماع الفريق العامل ولهذا لم يتمكن من الإسهام في إعداد تقريره. ومن جهة نظرنا، تكرر الوثيقة التي اعتمدها الفريق العامل الى حد كبير فحوى التقارير السابقة ولا تعبر بقدر كاف عن الجهود البناءة التي بذلها أعضاء اللجنة لإعادة صياغة التقرير بروح النهج الجديدة والمرنة والتقدمية تمشيا مع الاحتياجات الراهنة وولاية اللجنة.

ولهذا السبب بالتحديد يود وفدي، مستهديا بالحاجة الى زيادة تبسيط عملنا وجعله أكثر فعالية، ولتعزيز هيبة اللجنة وسلطتها، أن يقترح عددا من التعديلات على النص الذي أعده الفريق العامل.

قبل أن نطرح التعديلات أمام اللجنة لمناقشتها أود، من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أطلب من الأمانة العامة توضيح بعض النقاط.

أولا، هل يمكن أن توفر الأمانة العامة بعض الدلالات المقارنة بخصوص عدد وطول جلسات لجنة الـ ٢٤ الخاصة واللجنة الفرعية والفريق العامل عبر العامين الماضيين؟

ثانيا، كم سنقتصد، بتقدير الأمانة العامة، بالتخلي عن ممارسة إعداد وثيقة عمل منفصلة بشأن كل مسألة من المسائل، في مقابل وثيقة واحدة تمشيا مع النهج الجديد الذي تتبعه اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة؟

ثالثا، ماذا يمكن أن نحقق من وفورات إذا غطت وثائق عمل أمانة اللجنة فترة سنتين، مع إصدار تعديلات سنوية لإبراز الأحداث الجديدة حقا والهامة فعلا؟

وبغية تسهيل عملنا، أود أن أحصل على بعض الإجابات على أسئلتي قبل أن أطرح للمناقشة، فقرة فقرة، التغييرات المقترحة لتقرير الفريق العامل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد دمتريشيف (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنسبة للأسئلة التي وجهها الى الأمانة العامة وفد الاتحاد الروسي، أستطيع الإدلاء بما يلي:

السؤال الأول يتصل بعدد جلسات اللجنة الخاصة، وفريقها العامل واللجنة الفرعية المعقودة في ١٩٩٤، مقارنة بالجلسات التي عقدت أو التي ستعقد في ١٩٩٥. في عام ١٩٩٤، عقدت اللجنة الخاصة ١٢ جلسة. وعقدت الجلسة الأولى في شباط/فبراير من ذلك العام وعقدت الدورة الموضوعية في الفترة من ١١ الى ١٥ تموز/يوليه. وعقدت جلسة أخرى في أيلول/سبتمبر. وفي ١٩٩٥،

ستكون اللجنة الخاصة قد عقدت ١٠ جلسات مع نهاية هذه الدورة بعد ظهر الغد. وبطبيعة الحال، فإننا قد نحتاج الى عقد جلسة أو جلستين مع نهاية آب/اغسطس أو في بداية أيلول/سبتمبر، كما كان الحال في السنة الماضية. وقام الفريق العامل التابع للجنة الخاصة بعقد جلستين في العام الماضي وجلسة واحدة حتى الآن في ١٩٩٥. وعقدت اللجنة الفرعية ١٥ جلسة في ١٩٩٤ في الفترة من ٢٣ شباط/فبراير الى ٧ حزيران/يونيه. وفي ١٩٩٥، عقدت اللجنة الفرعية ١٥ جلسة في الفترة من ٢٢ أيار/مايو الى ٦ حزيران/يونيه.

وبالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بالتوفير المحتمل الذي قد يتحقق لو أدمجت جميع أوراق العمل مثلا، التي أصدرت حتى الآن بصورة فردية، في وثيقة واحدة، قد يبدو أن بالإمكان تحقيق التوفير من خلال دمج عدد من الأوراق في وثيقة واحدة. إلا أن هذا سيقتصر على توفير صفحات العناوين وربما الصفحات الفارغة التي لا بد من تركها أحيانا في نهاية كل وثيقة.

والسؤال الثالث هو فيما إذا كان بمقدورنا أن نقتصد من خلال إصدار الوثائق مرة كل سنتين واستكمالها بالمعلومات الجديدة سنويا بدلا من إصدارها كاملة كل عام. وهنا أيضا قد يبدو للوهلة الأولى أنه يمكن تحقيق بعض التوفير لأن الأوراق المستكملة التي تصدر كل عام لا بد وأن تكون أقصر وبالتالي فإنها لن تتضمن المعلومات العامة التي تتضمنها في أغلب الأحيان الوثائق الصادرة بشكلها الحالي. وفي بعض الأحيان يكون من الضروري الإشارة الى وثائق سابقة وذلك بغية جعل المعلومات الراهنة مفهومة على نحو أكبر وتوفير إطار لمقارنة الأرقام أو الأحداث. فإذا كان ذلك هو النهج، فإننا قد نتوقع تحقيق بعض التوفيرات الى حد ما، إلا أنني لا أعتقد أن بإمكاننا القول بصورة أكيدة في هذه المرحلة، بأنها ستكون توفيرات كبيرة. كذلك لا نعرف ماذا سيكون عليه محتوى هذه الأوراق في كل حالة بعينها. إلا أن هذا هو أقصى ما يمكننا أن نرد به على الأسئلة التي طرحها ممثل الاتحاد الروسي في هذه المرحلة.

السيد تشرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): قبل أن أتقدم بتعديلاتي، أود أن اقتبس عدة مقتطفات من البيان الذي أدلى به الأمين العام في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة:

(تكلم بالانكليزية)

"في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، بلغت ديون المنظمة ١,٥ بليون دولار امريكي. ...

"لقد تفاقمت الحالة بسبب الممارسة المتزايدة للدول الأعضاء والمتمثلة بمطالبة الأمم المتحدة الاضطلاع بأنشطة جديدة أو موسعة، دون تخصيص الموارد لتنفيذها. وهذه الولايات التي تفتقر للتمويل من شأنها أن تزيد من نضوب الموارد النقدية المحدودة جدا للمنظمة.

"وهذا يعني أن الضغوط تمارس علي لأدير مالية المنظمة إدارة غير مسؤولة. وبعبارة أخرى، أُذن لي أن أصرف أموالا لا أملكها، دون ضمانة واضحة بأن الأموال اللازمة سوف يتم توفيرها. ويتوقع مني استخدام أموال مخصصة لولاية معينة لتمويل ولاية أخرى تفتقر الى التمويل..."

"لقد قدمت ميزانية برنامجية مقترحة للسنتي ١٩٩٦-١٩٩٧ تنطوي على نمو سلبي ...

"وأطلب إليكم أن تطرقوا على وجه الاستعجال كل سبيل ممكن للتخفيف من هذه الأزمة المالية ...

"ويجب علينا أن نتوصل الى مجموعة من التدابير التي يمكن أن تحسن هذه الحالة التي يرثى لها. ولدى الدول الأعضاء العديد من المقترحات المطروحة للمناقشة. وأطلب إليكم الموافقة على أي

منها أو عليها جميعا أو أن تتقدموا باقتراحاتكم.

"فإذا اخفقنا في إيجاد حل، فإن الأمم المتحدة ستبدأ ذكراها الخمسين وهي مثقلة بأعباء الدين وتفتقر الى الموارد المالية للاضطلاع بالمهمة التي تريد الدول الأعضاء لها أن تضطلع بها" (SG/SM/5655).

(تكلم بالروسية)

لقد اقتبست هذه الفقرات المتسمة بالتشاؤم من بيان الأمين العام لكي استرعي انتباه أعضاء اللجنة الى الحالة التي آلت إليها الأمم المتحدة. ويرجو وفد بلدي أن تنظر اللجنة، شأنها شأن الهيئات الأخرى في المنظمة، في الطريقة التي يمكن بها للمنظمة أن تنظم عملها بحصافة وبطريقة مجدية من الناحية الاقتصادية. وإنني لعلى اقتناع تام بأن لجنتنا أيضا يمكنها أن تبذل الجهود اللازمة لترشيد أعمالها بصورة أكبر وأن تقوم بذلك دون الإضرار بالأداء الفعال لولايتها.

أود الآن أن انتقل الى التعديلات الطفيفة التي يود وفدي إدخالها على نص التقرير (A/AC.109/L.1835). ويود وفدي أن يقترح إجراء تعديل بسيط في الجملة الأخيرة من الفقرة ٤ ليصبح نصها كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"وأوصى الفريق العامل أيضا بأن تخصص الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، اعتمادات في الميزانية لتغطية الأنشطة المشار إليها سلفا".

(تكلم بالروسية)

وهذا، كما يرى الأعضاء، تعديل طفيف لن يشكل عائقا للمنظمة ولا للجنة. بل إنه، على الأقل، يجعل الصياغة أكثر مرونة، كما يجعلها تتفادى استخدام أفعال مساعدة - مثل "ينبغي" - في هذا السياق.

التعديل الثاني يتعلق بالفقرة ٥ التي تشير الجملة الأولى منها إلى القرار ٢٢١/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويرى وفد بلدي أنها يجب أن تتضمن أيضا إشارة إلى القرار ٢٢٨/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والمعنون "مسائل متصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥". وأود أن أذكر هنا بأن ذلك القرار يتعلق بالاستخدام الرشيد للموارد.

أما تعديلنا الثالث فنقترحه في ضوء الرد الذي تلقيناه من الأمانة العامة على سؤالنا عن عدد الجلسات التي عقدناها في العام الماضي وعدد الجلسات التي سنكون قد عقدناها هذا العام. وتلك المعلومات تبين أن عدد الجلسات لم يتناقص رغم أننا ضغطنا دوراتنا في فترات أقصر. ومن هنا يكون ما ورد في التقرير من أن اللجنة:

"تمكنت ... من تقليص عدد اجتماعاتها الرسمية بدرجة كبيرة" (A/AC.109/L.1835، الفقرة ٥)

غير صحيح. وبالتالي يقترح وفد بلدي الاستعاضة عن الجملة الثانية من الفقرة ٥ بالنص التالي الذي نعتقد أنه يعبر عن الوضع بصورة أدق:

(تكلم بالانكليزية)

"وقد واصلت اللجنة جهودها لتبسيط عملها وتنظيمه على نحو فعال، وذلك أدى، بصفة خاصة، إلى أن تعقد لجنتها الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمساعدة، في عام ١٩٩٥، دورة أقصر من دوراتها السابقة".

وهذه الصياغة يمكن تعديلها في وقت لاحق؛ ذلك أننا نتكلم الآن عن الجوهر فقط.

(تكلم بالروسية)

ويقترح وفدي أيضا الإضافة التالية إلى آخر الجملة الأخيرة من الفقرة ٥:

(تكلم بالانكليزية)

"، وفقا لطلب الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء فيما يتصل بالحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة".

(تكلم بالروسية)

وفي الفقرة ٦ (ب)، يود وفدي أن يوضح العنوان الفرعي "جلسات الهيئات الفرعية" عن طريق الاستعاضة عنه بالعنوان الفرعي التالي "جلسات اللجنة الفرعية والفريق العامل".

وبالانتقال الآن إلى الفرع ٤، نقترح إضافة عبارة إلى الجملة الثانية من الفقرة ٨، وجملة إضافية في نهايتها. ويصبح نص الجملتين الآن كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"وقد أوصى الفريق العامل بأنه تمشيا مع هدف الحد من الوثائق، ينبغي للجنة الخاصة أن تبسط وتدمج أوراق العمل التي تعدها الأمانة العامة، وتقريرها إلى الجمعية العامة. وفي هذا السياق يوصى بأن تصدر الأمانة العامة، ابتداء من عام ١٩٩٦، ورقة عمل مدمجة واحدة بشأن جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المخصص أن تنظر فيها اللجنة الفرعية، تمشيا مع تقرير اللجنة الفرعية لعام ١٩٩٥، الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1829."

(تكلم بالروسية)

وبالانتقال إلى الجملة الأخيرة من الفقرة ٩، أقترح الاستعاضة عن الكلمات التالية "بالإبقاء على محاضرها الحرفية" بنص جديد، ليصبح نص الجملة الأخيرة بكاملها كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"وقرر الفريق العامل، بعدما استعرض الحاجة إلى هذه المحاضر، أن يوصي اللجنة الخاصة بالاستعاضة عن محاضرها الحرفية بمحاضر موجزة، مثلما تفعله لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)".

(تكلم بالروسية)

ولا أعتقد أنني بحاجة إلى التفسير للأعضاء بأن من شأن هذا أن يسفر عن توفيرات كبيرة. علاوة على ذلك، أخذت لجان أخرى تطبق هذه الممارسة، بما في ذلك اللجنة الرئيسية التي ستنظر في تقاريرنا.

أنتقل الآن إلى الفقرة ١٠. ويبدو لي أنها لا تعبر في شكلها الحاضر عن جوهر مناقشاتنا في اللجنة وفي اللجنة الفرعية.

وفي الوقت الذي نقترب فيه من منتصف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، من الواضح أن الوقت قد حان لكي نفكر بجدية في سبل إحراز بعض التقدم في أداء مهمتنا. وأحد السبل قد يتمثل في حذف بعض المسائل التي لم تعد ذات اهتمام حقيقي من وجهة نظر دائرة اختصاص لجنتنا. لذلك ينبغي أن يكون نص الفقرة ١٠ كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"واتباعا للاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن استعراض منتصف المدة لخطة العمل،"

وهنا ينبغي أن نشير الى رقم الوثيقة

"يجب على اللجنة الخاصة أن تدرج في جدول أعمال دورة عام ١٩٩٦ بندا

بعنوان "مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الإعلان".

(تكلم بالروسية)

وبالطبع هذا لا يعني أننا يجب أن نتخذ إجراء في عام ١٩٩٦، لكنني أعتقد أن اللجنة، من وجهة النظر هذه، يجب أن تدرس دراسة مكثفة ودقيقة الحالة في كل إقليم. إننا نرى أن هذا ليس لصالح اللجنة فحسب بل أيضا لصالح تنفيذ ولايتها، وخاصة لأنه لم تبق سوى ٥ سنوات على نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار وأن سنة ٢٠٠٠ هي الأجل النهائي لإتمام أعمالنا.

والآن أود أن أتلو تعديلي الأخير. وهذا سيكون فقرة جديدة مستقلة وآخر فقرة في التقرير ونصها كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"نظرا للحاجة المستمرة لنهج جديدة وعملية للاضطلاع، بطريقة فعالة، بالولاية المناطة باللجنة الخاصة، من الموصى به أن تكون جلسات المكتب والفريق العامل مفتوحة العضوية."

(تكلم بالروسية)

وأعتقد أن الجميع يفهمون أن هذا التعديل يعني أنه في المراحل الهامة من عمل لجنتنا ينبغي أن تكون جلسات المكتب والفريق العامل مفتوحة العضوية. وذلك حتى لا تتكرر حادثة حرمان وفدي من إمكانية الكلام في الفريق العامل. لذلك اضطررنا للنظر في التعديلات المقدمة من وفدنا ليس في الفريق العامل بل في جلسة للجنة الخاصة. وأعتقد أن هذه الممارسة ستعزز فعالية عمل لجنتنا ومكتبها وفريقها العامل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن كوبا ترغب في الكلام. لكنني أود أن أناشد كوبا أن تتكلم بدلا من ذلك في بداية جلسة صباح الغد حتى يمكننا أن نرفع الجلسة الآن لأننا تجاوزنا الوقت المحدد لنا.

السيدة كويتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيـــدي الرئيس، سأستجيب لطلبكم بتوخي

الاختصار والكلام غدا صباحا لأنك محق والساعة متأخرة فعلا ـ ليس فحسب بالنسبة للمترجمين الشفويين بل أيضا بالنسبة لتقديم أي اقتراح موضوعي يؤثر على عمل هذه اللجنة، كما فعلنا. وسيسر وفدي حتما أن يتكلم غدا. بيد أن هذا لا يعني أننا سنستطيع غدا أن نحقق تلاقي الآراء بالنسبة لهذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو أن نكون متفائلين بحيث نوقن بأننا سنحرز بعض التقدم غدا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥